وكالة المعالجات التجارية
Trade Remedies Deputyship

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

دليل استيفاء شكوى
مكافحة الإغراق

الهيئة العامة للتجارة الخارجية

وكالة المعالجات التجارية

www.gaft.gov.sa

الفهرس

مقدمة 3

تعليمات هامة 4

المعاملة السرية 4

الجدول الزمني حتى بدء التحقيق 5

تعاريف هامة 6

استيفاء شكوى الإغراق 7

القسم الأول (معلومات عامة) 8

القسم الثاني (المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه في المملكة) 10

القسم الثالث (الصناعة المحلية) 15

مقدمو/ مؤيدو الشكوى: 15

معارضو الشكوى: 15

المحايدون: 16

القسم الرابع (الدول والأطراف المعنية) 17

الدول المعنية 17

المصدرون/المنتجون المعروفون 17

المستوردون المعروفون 18

المستخدمون المعروفون 18

علاقة الارتباط 18

القسم الخامس (الإغراق) 20

سعر التصدير 20

القيمة العادية 22

مقدار وهامش الإغراق 26

القسم السادس (المعلومات والبيانات المالية، الضرر المادي، التهديد بالضرر المادي) 27

المعلومات والبيانات المالية 27

الضرر المادي 27

التهديد بالضرر المادي 35

القسم السابع (المسببات الأخرى للضرر والعلاقة السببية) 37

النماذج الملحقة 39

مقدمــة

تزامنًا مع صدور نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية الصادر بالمرسوم الملكي رقم [م/60] بتاريخ 1444/4/29هـ الموافق 2022/11/23م (يشار إليه فيما بعد بـ " النظام ") وصدور اللائحة التنفيذية للنظام بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية برقم (55) بتاريخ 1444/8/9هـ الموافق 2023/3/1م (يشار إليها فيما بعد بـ "اللائحة")، فقد قامت الهيئة العامة للتجارة الخارجية ("الهيئة") ممثلة في وكالة المعالجات التجارية ("الوكالة") بإعداد هذا الدليل ليكون دليل استرشادي أمام ممثلي الصناعة المحلية أو من ينوب عنهم للتعرف على كيفية تقديم شكوى مكافحة الإغراق ضد الواردات المدعى بإغراقها في السوق المحلي للمملكة وتسبب أو تهدد بحدوث ضررًا ماديًا للصناعة المحلية.

وفقًا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من النظام تكون الهيئة هي جهة التحقيق المحلية الرسمية بالمملكة في المعالجات التجارية وهي المكلفة بإجراء تحقيقات ومراجعات المعالجات التجارية وفرض التدابير بهدف حماية الصناعة المحلية من الواردات المغرقة أو المدعومة أو من الزيادة الكبيرة في الواردات، ووفقًا للفقرة الثانية من المادة الرابعة من النظام تتولى الإدارة المعنية بالمعالجات التجارية بالهيئة وهي "الوكالة" بتلقي الشكاوى وطلبات المراجعات وتشكيل فرق التحقيق لإجراء التحقيقات والمراجعات وطلب وتلقي البيانات ورفع نتائجها إلى محافظ الهيئة.

وقد تم تعريف طلب الشكوى بالمادة الأولى من اللائحة بأنه: " تقدمه الصناعة المحلية أو من ينوب عنها على نماذج الشكوى المعدَّة من قِبَل الإدارة بغرض طلب تسجيل الشكوى ودراسة مدى إمكانية بدء التحقيق"، ووفقًا للفصل الثاني من اللائحة عند استيفاء الصناعة الشاكية لمتطلبات الشكوى، تقوم الوكالة بالتحقق من صحة وكفاية الأدلة والمعلومات المقدمة بالشكوى، وتتخذ القرار بقبول أو رفض الشكوى، وفي حالة قبول الشكوى تسجل بسجلات الوكالة وترفع الوكالة توصيتها ببدء التحقيق لمحافظ الهيئة الذي يقرر في شأن توصية الوكالة، وعند اتخاذ المحافظ قراره ببدء التحقيق وصدور الإعلان العام، تجري الهيئة ممثلة في الوكالة تحقيقًا لمكافحة الإغراق -بموجب أحكام النظام واللائحة - تتوافر فيه الشروط الموضوعية للتحقيق في شأن الإغراق والضرر والعلاقة السببية بينهما، وعند اعتماد المحافظ للنتائج النهائية للتحقيق، ترفع إلى معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة الذي يقرر في التوصية بفرض تدابير مكافحة الإغراق من عدمه.

تم إعداد هذا الدليل بشكل مبسط لمساعدة مقدم الشكوى في فهم المتطلبات بشكل سليم ودقيق لكافة عناصر الشكوى وفقًا للنموذج المعد من قبل الوكالة، وقد تم نسخ جميع الأسئلة الواردة في نموذج الشكوى في هذا الدليل (باللون الأسود) وتم إضافة مقترح لطريقة ومتطلبات الإجابة على كل سؤال (باللون الأخضر) مما يساعد الشاكي في الاسترشاد بها في تقديم إجاباته، وحتى تتمكن الصناعة المحلية أو من ينوب عنها من تقديم شكوى مؤيدة مستنديًا متضمنة للأدلة والقرائن وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في اللائحة.

تعليمات هامة

- تقدم الصناعة المحلية الشاكية أو من ينوب عنها طلب الشكوى بعد استيفائه عن طريق النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية بالرابط التالي:(رابط)، ويكون طلب الشكوى مدعمًا بالمعلومات والأدلة الكافية والقابلة للتحقق وفق النموذج المعد لذلك، ويقدم طلب الشكوى وأية مكاتبات إضافية لاحقة إلى الوكالة على أوراق الشركة الرسمية مختومة بختم الشركة الرسمي وموقعة من صاحب الصلاحية بالشركة.
- يقدم طلب الشكوى المختومة والموقع بصيغة PDF ويصحبه نسخة لطلب الشكوى بصيغة Word، وتقدم البيانات في الملاحق أو المرفقات المرتبطة بجداول أو حسابات بصيغة PDF مصحوبة بنسخة بصيغة Excel، أما باقي الأدلة والمعلومات يمكن تقديمها كصور أو PDF بحسب طبيعة الملحق أو المرفق.
- يتم الإجابة عن كل سؤال بشكل تفصيلي، وإن كان السؤال ينقسم لأكثر من قسم يتم الإجابة عن كل قسم بشكل منفصل.
- عند الإجابة على الأسئلة، تقدم الصناعة الشاكية شرح وافي مع تقديم كافة الأدلة عن البيانات المقدمة، ويتم تقديم الأدلة كمرفقات بطلب الشكوى ويحدد رقم لكل مرفق عند الإجابة الخاصة به.
- تقوم الصناعة الشاكية بعرض الشرح والتوضيح والتعليق أسفل كل جدول على حدة.
- لا يكتفي بالإجابة على الأسئلة بنعم أو لا، ويجب تقديم شرح أو أدلة توضح بشكل مناسب عن أسباب الإجابة بنعم أو لا.
- في حالة عدم انطباق السؤال على حالة الصناعة الشاكية يتم الإجابة بـ "لا ينطبق" مع توضيح الأسباب.
- يقدم طلب الشكوى من نسختين سرية وغير سرية مع استيفاء الشروط الواردة في قسم المعاملة السرية.
- تقدم بيانات حسابات الإغراق والضرر خاصة البيانات المالية على وسائل إلكترونية (Excel)، لتمكين الوكالة من القيام بدراسة وتحليل البيانات والتأكد من دقة المعلومات والحسابات الموضحة بها.
- يمكن طلب الحصول على المساعدة الفنية من الوكالة لتوضيح وشرح كيفية استيفاء طلب الشكوى.
- يقدم الشاكي طلب الشكوى من خلال النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية على هذا الرابط: (رابط) بعد مراجعة دليل الاستخدام الخاص بالنظام الإلكتروني (رابط).

المعاملة السرية:

- يتعين على الصناعة الشاكية أو من ينوب عنها بموجب الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اللائحة تقديم نسخة سرية ونسخة غير سرية من طلب الشكوى، وعند طلب الصناعة الشاكية المعاملة السرية لبعض المعلومات يتعين تحديد المعلومات المطلوب معاملتها معاملة سرية وتحديد أسباب ذلك، مع ختمها أو وضع علامة واضحة تبين سريتها، وعندما تتوافر الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في الفصل الرابع من اللائحة، سيتم التعامل مع هذه المعلومات بصفة السرية من قبل الهيئة.
- تتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة لضمان حفظ المعلومات السرية وتنظيم إجراءات تداولها والاطلاع عليها من قبل من لهم حق الاطلاع عليها، وتقوم بالفصل بين ملفات البيانات السرية والملفات العامة.

- تلتزم الهيئة وجميع المشاركين والمطلعين على التحقيقات بحماية سرية المعلومات وفقًا لأحكام الفصل التاسع من النظام، ويطبق على مخالفي الحفاظ على سرية المعلومات نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها.

الجدول الزمني حتى بدء التحقيق:

- وفقًا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من اللائحة فور استيفاء طلب الشكوى، تسجلها الوكالة برقم خاص في سجل الشكاوى وتصدر قرارًا بقبول طلب الشكوى مستنديًا وتشعر به الصناعة الشاكية، ومن ثم يحدد الجدول الزمني الآتي وفقًا للائحة:

خلال 45 يوم	من تاريخ تسجيل الشكوى تقوم الوكالة بدراسة مدى دقة وكفاية الأدلة والبيانات المقدمة بالشكوى لتحديد مدى وجود أدلة كافية تبرر البدء بالتحقيق ومن ثم تقوم برفع توصية للمحافظ ببدء التحقيق، أو رفض الشكوى وإخطار الصناعة الشاكية بأسباب رفض الشكوى، وذلك بموجب الفقرات الأولى والثالثة والسادسة من المادة السادسة من اللائحة.
خلال 15 يوم	من تاريخ رفع الوكالة التوصية ببدء التحقيق، يقرر المحافظ في شأن بدء التحقيق بموجب الفقرة الأولى من المادة الثامنة من اللائحة.
خلال 5 يوم	من تاريخ قرار المحافظ ببدء التحقيق، تقوم الهيئة بالإعلان العام عن بدء التحقيق وإشعار حكومات الدول المعنية والأطراف المعنية المعروفة للهيئة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثامنة من اللائحة، وفي حالة قرار المحافظ عدم بدء التحقيق يتم إشعار الصناعة الشاكية بقرار الرفض المسبب.

تعاريف هامة

الإغراق:

تصدير مُنتَج إلى المملكة بسعر تصدير أقل من القيمة العادية للمنتج المشابه في مجرى التجارة العادي عندما يوجه للاستهلاك المحلي في دولة التصدير.

سعر التصدير:

هو السعر المدفوع، أو السعر الواجب دفعه، للمُنتَج محل الشكوى عند تصديره إلى المملكة العربية السعودية.

القيمة العادية:

السعر المدفوع، أو السعر الواجب دفعه، للمُنتَج المشابه في السوق المحلي لدولة التصدير في مجرى التجارة العادي.

مقدار الإغراق:

هو الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير عند نفس المستوى التجاري بعد إجراء التسويات اللازمة.

هامش الإغراق:

يتم احتساب هامش الإغراق على أساس مقدار الإغراق نسبةً إلى سعر التصدير.

الضرر:

الضرر المادي أو التهديد بالضرر للصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه نتيجة الواردات المدعى بإغراقها - أو الإعاقة المادية لصناعة محلية ناشئة - ويمكن إثباته من خلال عدة مظاهر مثل تقييم حجم الإنتاج، المبيعات، الحصة السوقية، الأسعار، العمالة، المخزون، والأرباح وغيرها من مظاهر الضرر الموضحة في النموذج.

العلاقة السببية:

يجب أن يكون هناك علاقة سببية بين الضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية وبين الواردات المدعى بإغراقها، مثل أن يكون حدوث الضرر قد تزامن مع زيادة هذه الواردات وغير ذلك من أدلة عن تسببها في الضرر ودراسة مدى وجود أية أسباب أخرى قد تكون تسببت في الضرر.

المنتج محل الشكوى (المستورد):

هو المنتج الموجه إلى المملكة (المستورد) الذي تدعي الصناعة المحلية أنه يرد بسعر مغرق.

المنتج المشابه:

مُنتَج مطابق (مماثل في كل النواحي) للمُنتَج محل الشكوى، وفي حال عدم وجود مُنتَج مشابه للمُنتَج محل الشكوى في كل النواحي، فهو المُنتَج الذي تكون مواصفاته وثيقة الشبه بمواصفات المُنتَج محل الشكوى. ويأخذ المنتج المشابه ثلاث حالات تنطبق أي منها بحسب المنتج المشابه المستهدف في تحديد القيمة:

- المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية وتبيعه في سوق المملكة.
- المنتج المشابه الذي ينتجه المصدر الأجنبي ويباع في سوقه المحلي بالدولة المصدرة.
- المنتج المشابه الذي ينتجه المصدر الأجنبي ويباع في دولة أخرى (دولة ثالثة).

الصناعة المحلية:

هي مجموع المُنتِجين في المملكة للمُنتَجات المحلية المشابهة، أو من يشكل إنتاجه أو مجموع إنتاجهم نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج المحلي بالمملكة لهذه المُنتَجات.

فترة التحقيق المقترحة:

هي الفترة الزمنية الأقرب لتاريخ تقديم الشكوى والتي يتعين على الصناعة الشاكية تقديم الأدلة والمعلومات عنها لتأييد ادعاءاتها وقد يتطلب تحديث الفترة لتكون الفترة الزمنية الأقرب لبدء التحقيق.

فترة تقييم الضرر:

هي فترات زمنية متماثلة (سنوات مالية أو ميلادية) تتضمن ثلاث إلى خمس فترات تنتهي بفترة التحقيق المقترحة، وتقدم الصناعة الشاكية البيانات والمعلومات الخاصة بمؤشراتها السعرية والاقتصادية لبحث وجود الضرر والعلاقة السببية.

فترة إجراءات التحقيق:

هي الفترة الزمنية التي تقوم فيها سلطة التحقيق بإجراءات التحقيق وتبدأ من تاريخ إعلان بدء التحقيق وتنتهي برفع المحافظ التقرير والتوصيات النهائية لرئيس مجلس إدارة الهيئة، ولا تتجاوز هذه الفترة اثني عشر شهرًا، ويمكن تمديدها لفترة أو فترات إضافية لا تتجاوز في مجموعها ثمانية عشر شهرًا.

استيفاء شكوى مكافحة الإغراق

يهدف هذا الدليل إلى تقديم المساعدة الفنية للمنتجين بالمملكة حول كيفية إعداد شكوى مكافحة الإغراق وتوضيح المعلومات والبيانات الأساسية المطلوب تقديمها بنموذج الشكوى، حيث تعتبر الشكوى هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التحقيق، لذا يجب على الصناعة الشاكية تقديم الأدلة الكافية والدقيقة التي تؤيد شكواها.

يتعين على الصناعة الشاكية تجنب تقديم أدلة غير دقيقة أو مضللة تضعف من موقفها خلال التحقيق، حيث أن الأطراف المعنية المشاركة بهذه التحقيقات كفلت لهم القوانين الدولية أحقية تقديم الدفوع والتعليقات على الشكوى للدفاع عن مصالحهم وأيضا اللجوء إلى المراجعات القضائية من خلال التظلمات أو الطعون على التدابير المفروضة نتيجة للتحقيقات بغرض الاعتراض على أي مخالفات أو ضعف في الأدلة المقدمة بالشكوى أو بشأن الحقائق وتطبيق أحكام النظام التي تم الاعتماد عليها في التحقيق للتوصل إلى النتائج النهائية، وتقديم بيانات أو أدلة غير دقيقة أو مضللة قد يؤدي رفض الشكوى أو إنهاء التحقيق دون فرض تدابير، لذا يتعين على الصناعة الشاكية الاطلاع على هذا الدليل واستيفاء نموذج الشكوى وفقًا للمتطلبات في نموذج الشكوى المعروض لها دليل استرشادي وفقًا لما يلي:

1 القسم الأول (معلومات عامة)

يهدف هذا القسم إلى التعرف على هوية الشركة/الشركات الشاكية وأنشطتهم الرئيسية والثانوية وأرقام تسجيلهم بكل من السجل التجاري والصناعي أو أي سجل آخر وبيانات الاتصال والعناوين الخاصة بالشركة ومواقعها الإدارية والإنتاجية، وكذلك هوية ومعلومات الموظف المسؤول بالشركة و/أو الجهة المفوضة/الموكلة عن الشركة للتواصل مع الوكالة فيما يخص الشكوى.

1-1 مقدم / مقدمو الشكوى

1-1-1 اسم الشركة:

عنوان الشركة: **عنوان المصنع:**

هاتف الشركة: **الرمز البريدي:**

2-1-1 السجل التجاري [رقم:] مرفق (1)
الترخيص الصناعي/أخرى [رقم:] مرفق (2)
يرفق عقد تأسيس الشركة مع تعديلاته مرفق (3)

يتعين على الصناعة الشاكية كتابة اسم الشركة الرسمي كاملًا، على أن يتم التوضيح ما إذا كان هناك اسم تجاري أو اسم آخر لها، ويتم كتابة أرقام السجلات الخاصة بالشركة (سجل تجاري، ترخيص صناعي، ترخيص زراعي، وغيرهم إن وجد) مع إرفاق نسخ واضحة منهم على أن يتم إرفاق السجل التجاري بمرفق **رقم 1** والسجلات والتراخيص الأخرى بمرفق **رقم 2**، وكذلك إرفاق نسخة واضحة من عقد تأسيس الشركة مرفقًا به كافة تعديلاته بمرفق **رقم 3**.

3-1-1 اذكر تاريخ إنشاء الشركة وتاريخ بداية الإنتاج الفعلي للمنتج المشابه في المملكة.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر تاريخ إنشاء الشركة وفقًا لعقد التأسيس وتاريخ بداية الإنتاج الفعلي للمنتج المشابه بعد الانتهاء من العمليات الإنتاجية التجريبية.

4-1-1 اذكر نشاط الشركة الرئيسي مع ذكر كافة المنتجات التي تقوم الشركة بإنتاجها.

تحديد أنشطة الشركة الرئيسية (تصنيع – بيع – استيراد – تصدير- غيره)، ويتم ذكر كافة المنتجات التي تقوم الشركة بإنتاجها بالتفصيل بما فيها المنتج المشابه وتوضيح أي من الأنشطة تنطبق على كل منتج من المنتجات.

5-1-1 اذكر أي أنشطة ثانوية للشركة.

توضيح أي أنشطة ثانوية للصناعة الشاكية إن وجدت لا ترتبط بالنشاط الاقتصادي الرئيسي للمنشأة ومدى تعلق النشاط الثانوي بالمنتج المشابه وتعتبر الأنشطة الثانوية هي الأنشطة التي ينتج عنها إيرادات نتيجة ممارسة لا ترتبط بالنشاط الرئيسي مثل إيرادات بيع مخلفات إنتاج وتأجير مباني وأراضي غير زراعية وكذلك تأجير ألآت ومعدات ... الخ، وأي إيرادات تشغيلية أخرى مع ضرورة تحديد أنواع تلك الإيرادات.

6-1-1 اذكر أسماء المساهمين ونسبة ملكيتهم لمن هم أكثر من 5%، مع توضيح طبيعة النشاط لكل مساهم. مرفق (4)

استيفاء كافة البيانات الخاصة بأسماء المساهمين الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5% بمرفق **رقم 4** مع توضيح نسب ملكيتهم مع تقديم جدول يوضح ذلك، بالإضافة إلى أهمية تحديد طبيعة نشاط كل مساهم وذلك لتوضيح ما إذا كان لديهم أي أنشطة تتعلق باستيراد أو بيع أو إنتاج المنتج محل الشكوى.

7-1-1 اذكر الهيكل الإداري للشركة. مرفق (5)

توضيح الهيكل الإداري للشركة والذي يشمل كافة الوحدات الإدارية الرئيسية والفرعية على شكل جدول أو خريطة بمرفق **رقم 5**.

1-1-8 اذكر كافة الشركات المرتبطة بالشركة سواء داخل أو خارج المملكة. مرفق (6)

ذكر كافة الشركات المرتبطة بالشركة بشكل واضح بمرفق **رقم 6** وتوضيح طبيعة علاقة الارتباط بالتفصيل، ومدى تأثير علاقة الارتباط أو تداخلها مع عمليات إنتاج أو بيع أو تسويق المنتج المشابه.

علمًا بأن تعريف علاقة ارتباط هو "عندما يكون أحد الأطراف له سلطة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم في الطرف الآخر، أو أن كلا الطرفين يتحكم فيهما طرف ثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن كلا الطرفين يتحكمان بشكل مباشر أو غير مباشر بطرف ثالث، ويثبت تحقق حالة التحكم عندما يكون الطرف له سلطة قانونية أو تشغيلية لممارسة قيود أو إصدار قرارات ملزمة على الطرف الآخر".

1-1-9 الموظف المسؤول بالشركة للتواصل مع الوكالة:

اسم الموظف الأساسي:
المسمى الوظيفي:
هاتف:
جوال:
البريد الإلكتروني:

اسم الموظف البديل:
المسمى الوظيفي:
هاتف:
جوال:
البريد الإلكتروني:

يتعين تحديد هوية وكافة بيانات التواصل للموظف المسؤول الأساسي الذي سيكون حلقة التواصل بين الشركة والوكالة خلال مرحلة تقديم الشكوى وكذا تحديد بيانات الموظف البديل بالشركة في حالة عدم تواجد الموظف الأساسي، مع إرفاق التوكيل/التفويض وخطاب التعهد الموثقين وفقًا للنموذجين (**ملحق 3** و**4**).

مع التأكيد أن تكون بيانات الموظف الأساسي هي نفسها بيانات الموظف المسجلة على النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية الذي يقدم طلب الشكوى.

1-2 الجهة المفوضة/الموكلة عن الشركة (إن وجد):

اسم الجهة المفوضة أو الموكلة/ الممثل النظامي أو الوكيل الشرعي/ مكتب الاستشارات/ من ينوب عن الشركة ... غيره:

اسم مسؤول التواصل مع الوكالة عن الجهة المفوضة:

بيانات الاتصال: -
عنوان المكتب: **الرمز البريدي:**
هاتف:
جوال: **البريد الإلكتروني:**

إذا تم اختيار جهة مفوضة أو موكلة عن الشركة خلال مرحلة تقديم واستيفاء الشكوى مثل "ممثل نظامي أو وكيل شرعي أو مكتب استشارات أو محاسب" فلابد من تقديم اسم هذه الجهة وكافة بيانات الاتصال الخاصة بها، واسم المسؤول بهذه الجهة ووظيفته وبيانات التواصل معه والذي سيكون حلقة التواصل بين الجهة والوكالة، مع تقديم التفويض الرسمي وخطاب التعهد موثقين وذلك وفقًا للنموذجين الملحقين بالشكوى (ملحق 3 و4).

مع التأكيد أن اسم الجهة المفوضة والمسؤول بهذه الجهة هم أنفسهم الذين تم تسجيلهم في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية.

2 القسم الثاني (المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه في المملكة)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة المحلية بالمملكة أو من ينوب عنها تقديم كافة المعلومات المتاحة عن كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المحلي المشابه بالمملكة، وتوضيح مدى التشابه بينهما خلال [فترة التحقيق المقترحة].

ويعتبر موضوع المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه بالمملكة من أكثر الأقسام التي يرد في شأنها تعليقات أو اعتراضات سواء بسبب مدى درجة تشابه المنتج محل الشكوى بالمنتج المشابه من الناحية المادية أو خصائصه الكيميائية ومدى إمكانية إحلال أحدهما محل الآخر أو الاختلاف في سبل الاستخدام أو المستهلك النهائي. ولهذا فقد صمم هذا القسم لإتاحة الفرصة للصناعة المحلية بالمملكة لتقديم كافة المعلومات المتاحة عن كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه، وتوضيح مدى التشابه بينهما، لذا سوف يتم استعراض هذا الموضوع في السطور التالية مع توضيح كيفية استيفاؤه.

أهمية التحديد الموضوعي والدقيق للمنتج محل الشكوى:

تعود أهمية تحديد المنتج محل الشكوى بموجب بيانات دقيقة وواضحة في طلب الشكوى في أنه يساهم فيما يلي:

- تحديد حجم الواردات المدعى بإغراقها.
- تحديد موضوعي لنطاق الأطراف المعنية من المصدرين والمنتجين الأجانب.
- تحديد نطاق بحث مدى وجود الإغراق المرتبط بالمنتج المستورد محل الشكوى ومدى تأثيره في التسبب في الضرر على الصناعة المحلية التي تنتج المنتج المشابه، وذلك لتجنب اعتماد بيانات غير دقيقة قد تؤدي إلى نتائج غير صحيحة.
- تجنب إجراء تعديلات خلال التحقيق في تعريف المنتج محل التحقيق مما قد يؤثر على مسار التحقيق ويؤثر على البيانات المقدمة من الصناعة.
- المساهمة في رفع فاعلية تطبيق تدابير مكافحة الإغراق الناتجة عن التحقيق عن طريق استهداف المنتج المستورد المتسبب في الضرر دون التأثير على المنتجات الأخرى الغير مشابهة.
- الحد من مظاهر التحايل على التدابير المفروضة عن طريق الحد من إدخال منتجات مشابهة مستوردة دون خضوعها للتدبير، حيث أن الخلل في تحديد نطاق المنتج الخاضع للتدبير قد يسهل عمليات التحايل على التدابير بسبب عدم تحديد نطاقها بشكل دقيق.

أهمية التحديد الموضوعي والدقيق للمنتج المحلي المشابه بالمملكة:

- تعود أهمية تحديد المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية الشاكية بموجب بيانات دقيقة وواضحة في طلب الشكوى في أنه يساهم إلى ما يلي:
- تحديد موضوعي لنطاق الصناعة المحلية التي تقوم بالإنتاج بالمملكة.
- تحديد المنتجات غير المشابهة التي تقوم بإنتاجها الصناعة المحلية بالمملكة ولا يشملها التحقيق وبالتالي استبعاد هذه المنتجات والمنتجين المحليين من نطاق البحث مما ينتج عنه بيانات موضوعية في التحقيق.
- تحديد نطاق بحث مدى وجود الضرر المادي أو التهديد به ومدى تأثيره على الصناعة المحلية المعنية التي تنتج المنتج المشابه، وذلك لتجنب اعتماد بيانات غير دقيقة قد تؤدي إلى نتائج غير صحيحة.

- تجنب التأثير السلبي على حركة التجارة ومصالح المستهلكين في استيراد منتجات ليست محل البحث بالتحقيق ولا تسبب ضررًا للصناعة المحلية.
- يتعين على الصناعة الشاكية الإجابة على الأسئلة التالية بشكل منفصل لكل منتج.

1-2 اذكر كل من الاسم العلمي والاسم التجاري (باللغة العربية واللغة الإنجليزية).

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

تقوم الصناعة الشاكية بتحديد كل من الاسمين العلمي والتجاري للمنتج محل الشكوى والمنتج المشابه باللغتين العربية والإنجليزية مع مراعاة أهمية توحيد الاسم قدر الإمكان أو شرح سبب اختلاف الاسم ومدى تأثير ذلك على المقارنة، وإذا كان المنتج محل الشكوى يحتوي على عدة أصناف يتم تحديد هذه الأصناف ومدي توافر أصناف مقابلة لها في المنتج المشابه لدى الصناعة الشاكية.

أما إذا كان طلب الشكوى يتعلق بأكثر من منتج لا يتشابهون فيما بينهم، فيفضل تقديم شكاوى منفصلة لكل منتج بشكل منفرد، أو يتم فصل بيانات كل منتج عن الآخر وما يقابله من منتجات مشابهة تنتجها الصناعة الشاكية حتى يتم بحث المنتجات المشابهة فيما بينها بشكل منفصل.

مع مراعاة ضرورة أن تشمل الإجابة على هذا السؤال توضيح ما إذا كان هناك مصطلحات علمية أو تجارية أخرى تخص المنتج محل الشكوى غير الأسماء العلمية أو التجارية المتعارف عليها بالتعريفة الجمركية المتكاملة.

2-2 اذكر وصفًا كاملًا من حيث الشكل والخصائص المادية.

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

لابد أن تراعي الصناعة الشاكية عند إجراء المقارنات بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه الخصائص المادية حسب طبيعة كل منتج وتوضيح الخصائص التالية على سبيل المثال لا الحصر: الشكل الخارجي والأبعاد والشكل الداخلي والأحجام والألوان والأوزان ودرجة التركيز والمميزات ... الخ.

3-2 اذكر التركيب الكيميائي والمواد الخام التي تدخل في الإنتاج وطرق التصنيع، مع تقديم خريطة توضح تدفق العمليات حتى يصبح المنتج معدًا للبيع. مرفق (7)

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

توضح الصناعة الشاكية التركيب الكيمائي والمكونات الإنتاجية لكل منتج مع التوضيح بالتفصيل المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، مع تقديم طريقة الإنتاج والتصنيع والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج لكل منتج وصولًا إلى المنتج النهائي بالمرفق **رقم 7**.

4-2 في حالة وجود أكثر من فئة أو نوع أو مقاس أو صنف، اذكرهم واشرح الاختلافات بينهم، مع تقديم كتالوجات أو كتيبات أو صور على المواقع الإلكترونية. مرفق (8)

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

تحدد الصناعة الشاكية كافة الفئات أو الأنواع أو المقاسات أو الأصناف لكل منتج بصورة دقيقة مع توضيح الاختلافات لكل فئة أو نوع أو مقاس أو صنف، وللشركة أن تستعين بالأدوات والمصادر اللازمة لتعزيز الوصف المقدم مع ضرورة توضيح مدى تأثير هذه الاختلافات على تشابه هذه الفئات أو الأنواع أو المقاسات أو الأصناف فيما بينها، وتقديم المستندات أو المرفقات المطلوبة في هذا الجزء من الأسئلة (مثال: كتيبات، كتالوجات، موقع على الإنترنت، صور ...الخ) بالمرفق **رقم 8**.

5-2 اذكر قنوات التوزيع.

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

تقوم الصناعة الشاكية بذكر قنوات التوزيع الخاصة بكل منتج بدايةً من باب المصنع وصولًا إلى المستهلك النهائي بشكل تفصيلي يوضح المستويات التجارية المختلفة (جملة، تجزئة، مستهلك.... الخ) حيث أن تحديد المستوى التجاري يمثل أهمية قصوى في المقارنة بين المنتجين، مع توضيح الاختلافات بين طرق التوزيع لكل منتج إن وجدت وأثر تلك الاختلافات على تكلفة البيع مع ضرورة تقديم رسم توضيحي لقنوات البيع والتوزيع.

6-2 اذكر الاستخدامات بشكل مفصل.

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

يتعين على الصناعة الشاكية تحديد كافة الاستخدامات لكل منتج ومدى تشابه الاستخدامات بين المنتجين بما في ذلك استخدام المنتج كمادة خام في عمليات إنتاجية محددة لمنتج آخر أو طبيعة استخدامهما لدى المستهلك النهائي.

7-2 أذكر وحدة القياس (قطعة، كجم، طن، .....الخ)، مع ذكر معامل التحويل للكيلوجرام أو الطن.

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

توضح الصناعة الشاكية بشكل دقيق وحدة القياس لكل منتج والعمل على توحيدها لما له من أهمية كبيرة في حسابات الإغراق والضرر خلال مراحل التحقيق المختلفة، كما يتعين على الصناعة في حالة اختلاف وحدات القياس بين المنتجين توضيح معامل التحويل بين وحدات القياس المختلفة.

8-2 اذكر موسم/مواسم البيع، مع تحديد تلك المواسم بالشهور وأسباب ذلك.

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

يجب على الصناعة توضيح التوقيتات الزمنية السنوية التي تنشط فيها عملية الإنتاج والبيع للمنتج المشابه والمنتج محل الشكوى وذلك في حالة كون المنتج محل الشكوى أو المشابه مرتبط بمواسم محددة أو مناسبات محددة في فترات محددة أو مختلفة من العام، إضافة إلى أن تحديد موسمية المنتج محل الشكوى سوف يساهم في معرفة أدق لتطور الواردات خلال فترات محددة من السنة، كما يتعين على الصناعة الشاكية توضيح سبب اعتبارهم المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه منتج موسمي أو منتج تنشط مبيعاته في فترات محددة من السنة.

9-2 اذكر المنتجات التي تحل محل كل من المنتج محل الشكوى والمشابه، مع توضيح أسباب ذلك.

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

يتعين على الصناعة الشاكية تحديد المنتجات الأخرى التي لا تدخل في نطاق المنتج محل الشكوى أو غير المشابهة –إن وجدت – والتي يمكن أن تحل محل المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه، مع توضيح أسباب ودرجة إمكانية الإحلال لهذه المنتجات فيما بينها.

10-2 اذكر العوامل والمحددات الرئيسية ذات التأثير الكلي على سعر وتكلفة المنتج.

- **المنتج محل الشكوى:**
- **المنتج المشابه:**

يتعين على الصناعة الشاكية أن تحدد العوامل والمحددات الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر على سعر وتكلفة كل منتج على سبيل المثال المواد الخام، طرق التصنيع، التكنولوجيا المستخدمة، قنوات التوزيع ..... الخ، مع توضيح كيف تؤثر هذه العوامل ومدى تأثيرها على التكلفة والسعر.

11-2 في حالة وجود تصنيف أو نظام ترقيم للمنتج المشابه داخل الشركة، نأمل توضيح وإرفاق هذا التصنيف أو الترقيم. مرفق (9)

يتعين على الصناعة الشاكية في حال كانت تقوم بتصنيف أو بترقيم المنتج المشابه أن توضح الطريقة المستخدمة في ذلك مع شرح أسباب عمل تصنيفات مختلفة وتعريف كل رمز أو رقم مستخدم داخل تصنيف مع إرفاق أية مستندات توضح هذا الترقيم أو التصنيف بمرفق **رقم 9**، حيث أن فهم أسلوب ومعايير التصنيف يساعد إلى حد كبير في تحديد الأصناف من المنتج المشابه التي تماثل الأصناف المقابلة لها في المنتج محل الشكوى.

12-2 في حالة وجود رسم صادر أو قيود تجارية على المنتج المشابه بالمملكة، نأمل توضيح ذلك. مرفق (10)

يجب على الصناعة الشاكية ذكر أية قيود تجارية تضعها المملكة على المنتج المشابه مثل فرض رسوم على التصدير أو عدم السماح بالتصدير أو تقييد التصدير بكميات محددة أو عدم السماح بالبيع في مناطق محددة بالمملكة أو

دول محددة وغير ذلك من قيود تجارية، وكذلك توضيح أية رسوم تفرض داخليًا على المنتجات السعودية بشكل عام أو على المنتج المشابه بشكل خاص، مع إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق **رقم 10** بما في ذلك القرارات الحكومية المنصوص فيها على أحكام فرض القيود أو الرسوم، وأدلة على دفع أو تحصيل الرسوم من الصناعة المحلية أو إجراءات تطبيق هذه الرسوم أو القيود فعليًا خلال فترة تقييم الضرر.

13-2 وضح مدى تطابق كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه على ضوء ما تقدم. في حالة عدم التطابق، نأمل توضيح إمكانية اعتبار أن كلاهما لهما مواصفات وثيقة الشبه ويمكن أن يحل أحدهما محل الأخر في الاستخدامات.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح مدى تطابق المنتجين من خلال المقارنة باستخدام العناصر التي تم تناولها في هذا القسم، وفي حالة وجود اختلافات بين المنتجين في أحد أو بعض العناصر خلال الإجابة على أسئلة هذا القسم، يجب أن تقدم الصناعة الشاكية ما يدل على أن المنتج المشابه الذي تقوم بإنتاجه وثيق الشبه بالمنتج محل الشكوى ويمكن أن يحل أحدهما محل الآخر، مع شرح مظاهر هذا التشابه بينهما وكيفية إحلال أي منهم مكان الآخر سواء من خلال طرق الإنتاج والاستخدام لدى المستهلك وقنوات البيع، وإثبات أن الاختلافات لا تؤثر على التشابه بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه.

14-2 نأمل ذكر بند/بنود التعرفة الجمركية المتكاملة بالمملكة التي يندرج تحتها المنتج محل الشكوى، واذكر أية اعتبارات لديك حول مدى توافق وصف المنتج المشابه مع البند/البنود الجمركية المحددة، واذكر نسب الرسوم الجمركية المطبقة في البند/البنود وكذا الرسوم الجمركية التفضيلية والرسوم أو التدابير الأخرى التي يخضع لها المنتج. (يمكن استشارة الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة).

على الصناعة الشاكية تحديد البند الجمركي الذي يخضع له المنتج محل الشكوى مع الحرص أن يكون البند الجمركي المقدم مكون من البند الجمركي المفصل (ستة أرقام/ثمانية أرقام/ أو أكثر) حيث يمثل أقرب وصف للمنتج محل الشكوى مع تجنب الاكتفاء بتحديد الفصول أو البنود الرئيسية، وفي حال كان المنتج محل الشكوى يخضع لأكثر من بند جمركي، فعلى الصناعة الشاكية تحديد كافة البنود الجمركية الخاضع لها المنتج محل الشكوى، ويتم تحديد الرسوم الجمركية المطبقة أو أية رسوم أو قيود أخرى تطبق على واردات المنتج محل الشكوى إن وجدت، وفي حال كان المنتج محل الشكوى يخضع لبند أو بنود يشترك فيها مع منتجات أخرى لا تخضع لنطاق المنتج محل الشكوى، فيتعين على الصناعة الشاكية كتابة البند أو البنود الجمركية التي يخضع لها المنتج محل الشكوى مع توضيح اشتراكه في البند أو البنود مع منتجات أخرى وتقديمه وفقًا لهذه الصيغة (من البند.....).

وفي حالة اشتراك المنتج محل الشكوى مع منتجات أخرى في البند أو البنود الجمركية، ولأغراض تقديم معلومات صحيحة وكافية فإنه من الضروري تقديم شرح عن كيفية حصر الواردات الخاصة بالمنتج محل الشكوى فقط دون الواردات الأخرى الخاضعة لنفس البند أو البنود الجمركية، وقد يكون ذلك من خلال الاستعانة أو عمل دراسة تسويقية أو على أساس حجم الاستهلاك أو أي أدلة أخرى تمكن من الفصل بين بيانات واردات المنتج محل الشكوى والمنتجات الأخرى من نفس البند..

ويمكن للصناعة الشاكية الاستعانة بخدمات الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك لمساعدتها في تحديد البند الجمركي أو حصر واردات المنتج محل الشكوى.

3 القسم الثالث (الصناعة المحلية)

يهدف هذا القسم إلى التحقق من بيانات الصناعة المحلية خلال [فترة التحقيق المقترحة]، ومدى توافقها مع أحكام المادة (4) من اللائحة بشأن أحقية الشركة/الشركات الشاكية في طلب بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات محل الشكوى، وعلى الشركة/الشركات مقدمي الشكوى إرفاق المستندات التي تدل على مدى تمثيلهم للصناعة المحلية لأغراض بدء الشكوى حيث يجب أن يكون إجمالي إنتاج مقدمي الشكوى لا يقل عن 25% من إجمالي إنتاج المنتج المشابه بالمملكة، وتقديم أدلة توضح تأييد باقي الصناعة المحلية لشكواهم من خلال خطابات معتمدة من الشركة/الشركات المؤيدة للشكوى الذين يكون مجموع إنتاجهم مع إنتاج مقدمي الشكوى ما يمثل نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي للمنتج المشابه، وتقديم التزام تلك الشركات المؤيدة بالتعاون في كافة مراحل التحقيق.

مقدمو/ مؤيدو الشكوى:

3-1-1 نأمل استيفاء جدول (1) الخاص ببيانات الإنتاج الفعلي لمقدمي/ مؤيدي الشكوى خلال [فترة التحقيق المقترحة]، مع إرفاق مستند إثبات الإنتاج الفعلي وخطابات التأييد. مرفق (11)

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجدول التالي بأسماء الشركات المنتجة للمنتج المشابه المقدمة للشكوى والمؤيدة لها وحجم إنتاجها الفعلي ونسبته لإجمالي إنتاج الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه وكذا بيانات التواصل معها (يمكن استشارة وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة)، ويجوز للصناعة الشاكية إرفاق خطابات من الشركات المحلية الأخرى المنتجة للمنتج محل الشكوى والمؤيدة للشكوى بمرفق **رقم 11**، على أن تكون هذه الخطابات صادرة من أصحاب الصلاحية في الشركات المؤيدة وموثقة من الغرف التجارية وتفيد بحجم إنتاجهم وتأييدهم للشكوى والتزامهم بالتعاون في التحقيق.

ملاحظة: يمثل إجمالي الإنتاج المحلي الوارد بالجداول التالية مجموع إنتاج الشركات المحلية المنتجة للمنتج المشابه بالمملكة (مقدمة الشكوى والمؤيدة للشكوى والمعارضة للشكوى والمحايدة)

جدول (1) مقدمو ومؤيدو الشكوى الوحدة: طن

	اسم الشركة	حجم الإنتاج الفعلي	% إلى إجمالي الإنتاج المحلي	بيانات الاتصال
1	شركة (أ)	8000	%50	• عنوان: • هاتف: • بريد إلكتروني:
2	شركة (ب)	4500	%28	----------
	إجمالي الإنتاج المحلي	**16000**	**%100**	

معارضو الشكوى:

3-1-2 نأمل استيفاء الجدول رقم (2) الخاص ببيانات الإنتاج الفعلي لمعارضي الشكوى خلال [فترة التحقيق المقترحة].

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجدول التالي بأسماء الشركات المنتجة للمنتج المشابه المعارضة للشكوى إن توافر معلومات لديها عن معارضة هذه الشركات للشكوى، وحجم إنتاجهم الفعلي ونسبته لإجمالي إنتاج الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه وكذا بيانات التواصل معها، وإن أمكن تقديم دليل يفيد معارضة هذه الشركات للشكوى.

جدول (2) المعارضون

الوحدة: طن

	اسم الشركة	حجم الإنتاج الفعلي	% إلى إجمالي الإنتاج المحلي	بيانات الاتصال
1	شركة (ج)	2000	%13	• عنوان: • هاتف: • بريد إلكتروني:
	إجمالي الإنتاج المحلي	**16000**	**%100**	

المحايدون:

3-1-3 نأمل استيفاء الجدول (3) الخاص ببيانات الإنتاج الفعلي للشركات التي لم تبد رأيًا حيال الشكوى سواء بالتأييد أو الرفض خلال [فترة التحقيق المقترحة].

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجدول التالي بأسماء الشركات المنتجة للمنتج المشابه المحايدة التي لا تؤيد ولا تعارض الشكوى إن وجدت، وتقديم حجم إنتاجهم الفعلي ونسبته لإجمالي إنتاج الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه وكذا بيانات التواصل معها.

جدول (3) المحايدون

الوحدة: طن

	اسم الشركة	حجم الإنتاج الفعلي	% إلى إجمالي الإنتاج المحلي	بيانات الاتصال
1	شركة (د)	1500	%9	• عنوان: • هاتف: • بريد إلكتروني:
	إجمالي الإنتاج المحلي	**16000**	**%100**	

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجداول الخاصة بهذا القسم بناءً على موقف الشركات المنتجة للمنتج المشابه من الشكوى (مؤيدة أو معارضة أو محايدة) حتى يتسنى للوكالة إجراء اختبار تمثيلية الصناعة المحلية، كما أن للوكالة إمكانية التحقق من هذا الموقف من خلال التواصل مع الجهات الرسمية والتواصل مع تلك الشركات للتأكد من موقفهم من الشكوى قبل البدء في التحقيق وإعلان ذلك بالجريدة الرسمية، كما أن للوكالة اتخاذ القرار برفض الشكوى في حالة عدم توافر شروط تمثيلية الصناعة المنصوص عليها باللائحة.

وسوف يتم اعتبار الشكوى مقدمة وممثلة من الصناعة المحلية أو نيابة عنها إذا كانت مقدمة من منتجين محليين يمثل إنتاجهم على الأقل 25% من إجمالي الإنتاج المحلي من المنتج المشابه، على أن تكون نسبة إنتاج الشركات المقدمة لطلب الشكوى بالإضافة إلى نسبة إنتاج الشركات المؤيدة لطلب الشكوى تمثل أكثر من 50% من إجمالي حجم إنتاج مقدمي الشكوى والمنتجين المؤيدين والمعارضين للشكوى، والجدير بالذكر أنه كلما ارتفعت نسبة إنتاج الشركات مقدمة الشكوى من إجمالي الإنتاج المحلي كلما كان ذلك في صالح التحقيق، حيث أن نسبة تمثيل الصناعة المحلية خلال التحقيق قد لا تتحقق إذا لم يشارك في التحقيق باقي المنتجين ليصل حجم إنتاج المنتجون المشاركون نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي.

$$\frac{\text{مقدمي و مؤيدي الشكوى}}{\text{المقدمين و المعارضين و المؤيدين}} > \%50$$

$$\frac{\text{مقدمي و مؤيدي الشكوى}}{\text{إجمالي الصناعة}} > \%25$$

4 القسم الرابع (الدول والأطراف المعنية):

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة الشاكية لتحديد الدولة أو الدول المدعى عليها بأنها تصدر المنتج محل الشكوى بسعر مغرق، وذلك لدراسة إمكانية بدء التحقيق ضد تلك الدول بما يتوافق مع الفقرة (7) من المادة السادسة من اللائحة ومن ثم تحديد إمكانية شمولها في أي تحقيق منتظر أم لا، كما يهدف هذا القسم إلى التعرف على المنتجين والمصدرين الأجانب والمستوردين والمستخدمين المعروفين للشركة الشاكية والذين لديهم عمليات تجارية للمنتج محل الشكوى من الدول التي قد يشملها التحقيق (الدول المعنية).

4-1 الدول المعنية:

4-1-1 نأمل استيفاء جدول رقم (4) بشأن الدول المدعى عليها بالإغراق والتي يُستورد منها المنتج محل الشكوى، وحجم الواردات من تلك الدول خلال [فترة التحقيق المقترحة].

بالنسبة للجدول الخاص بالدول المعنية (جدول رقم 4)، على الصناعة الشاكية تعبئة الجدول التالي الموجود بنموذج الشكوى من خلال التواصل مع الهيئة العامة للإحصاء والاستفسار عن حجم الواردات من كافة الدول المصدرة للمنتج محل الشكوى.

جدول (4) الدول المعنية

الوحدة:

الدولة	حجم الواردات	% إلى إجمالي الواردات
الدولة المعنية*		ناتج قسمة حجم الواردات المدعى بإغراقها للدولة المعنية على إجمالي حجم الواردات
الواردات الأخرى		
إجمالي الواردات		%100

* نأمل إضافة الصفوف في حالة زيادة عدد الدول المعنية

4-2 المصدرون/المنتجون المعروفون:

4-2-1نأمل استيفاء جدول رقم (5) بشأن المصدرين/ المنتجين الأجانب المعروفين بالدول المعنية الذين قاموا بتصدير المنتج محل الشكوى من الدول المعنية خلال [فترة التحقيق المقترحة].

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء جدول أسماء المصدرين والمنتجين الأجانب للمنتج محل الشكوى وذلك من خلال معرفة الصناعة الشاكية بالسوق المحلي للمملكة والسوق العالمي أو من خلال فواتير الاستيراد إن وجدت أو من معلومات متاحة على المواقع الإلكترونية أو من خلال أي جهة رسمية حكومية تتيح هذه البيانات أو من خلال دراسات بحثية عن الأسواق لمكاتب استشارية.

جدول (5) المصدرون والمنتجون الأجانب

الدولة	اسم المصدر / المنتج الأجنبي	العنوان	هاتف	الموقع الإلكتروني؛ البريد الإلكتروني

* نأمل إضافة الصفوف في حالة زيادة عدد الدول المعنية أو المصدرين والمنتجين الأجانب

3-4 المستوردون المعروفون:

4-3-1نأمل استيفاء جدول رقم (6) بشأن المستوردين المعروفين الذين قاموا باستيراد المنتج محل الشكوى من الدول المعنية خلال [فترة التحقيق المقترحة].

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء جدول أسماء المستوردين للمنتج محل الشكوى بالمملكة وذلك من خلال معرفة الصناعة الشاكية بالسوق المحلي للمملكة والسوق العالمي أو من خلال فواتير الاستيراد إن وجدت أو من معلومات متاحة على المواقع الإلكترونية أو من خلال أي جهة رسمية حكومية تتيح هذه البيانات أو من خلال دراسات بحثية عن الأسواق لمكاتب استشارية.

جدول (6) المستوردون المعروفون

دولة التصدير	اسم المستورد	العنوان	هاتف	الموقع الإلكتروني؛ البريد الإلكتروني

* نأمل إضافة الصفوف في حالة زيادة عدد الدول

4-4 المستخدمون المعروفون:

4-4-1نأمل استيفاء جدول (7) بشأن المستخدمين المعروفين الذين قاموا باستخدام المنتج محل الشكوى في المملكة خلال [فترة التحقيق المقترحة].

على الصناعة الشاكية استيفاء جدول أسماء المستخدمين و/أو المستهلكين للمنتج محل الشكوى وهم من يدخل المنتج محل الشكوى في مدخلاهم الصناعية أو يستخدموه في عمليات البيع أو الاستهلاك سواء عن طريق استيراده بشكل مباشر أو شراؤه من السوق المحلي، وذلك من خلال معرفة الصناعة الشاكية بالسوق المحلي للمملكة والسوق العالمي أو من خلال فواتير الاستيراد إن وجدت أو من معلومات متاحة على الإنترنت أو من خلال أي جهة رسمية حكومية تتيح هذه البيانات أو من خلال دراسات بحثية عن الأسواق لمكاتب استشارية.

جدول (7) المستخدمون المعروفون

اسم المستخدم	العنوان	هاتف	الموقع الإلكتروني؛ البريد الإلكتروني

*نأمل إضافة الصفوف في حالة زيادة عدد المستخدمين المعروفين

5-4 علاقة الارتباط:

يعرف ارتباط/مرتبط بأنه "عندما يكون أحد الأطراف له سلطة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم في الطرف الآخر، أو أن كلا الطرفين يتحكم فيهما طرف ثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن كلا الطرفين يتحكمان بشكل مباشر أو غير مباشر بطرف ثالث، ويثبت تحقق حالة التحكم عندما يكون الطرف له سلطة قانونية أو تشغيلية لممارسة قيود أو إصدار قرارات ملزمة على الطرف الآخر".

4-5-1نأمل توضيح ما إذا كانت الشركة ترتبط بأي نوع من أنواع الملكية أو الشراكة مع أي من المصدرين أو المنتجين الأجانب للمنتج محل الشكوى مع تقديم الأدلة على ذلك.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح كافة علاقات الارتباط أو الشراكة مع أي من المصدرين/المنتجين الأجانب للمنتج محل الشكوى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتوضيح أثر ذلك على عملية شراء أو بيع أو توزيع المنتج محل الشكوى، مع تقديم كافة الأدلة على ذلك.

4-5-2نأمل توضيح ما إذا كانت الشركة ترتبط بأي نوع من أنواع الملكية أو الشراكة مع أي من المستوردين، أو المستخدمين، مع تقديم الأدلة على ذلك.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح كافة علاقات الارتباط أو الشراكة مع أي المستوردين أو المستخدمين للمنتج محل الشكوى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتوضيح أثر ذلك على عملية شراء أو بيع أو توزيع المنتج محل الشكوى، مع تقديم كافة الأدلة على ذلك.

4-5-3في حالة قيام الشركة باستيراد المنتج محل الشكوى، نأمل توضيح أسباب الاستيراد مع استيفاء الجدول رقم (8).

يتعين على الصناعة الشاكية أن توضح ما إذا كانت قد قامت باستيراد المنتج محل الشكوى من الدول المعنية أو الدول الأخرى خلال فترة تقييم الضرر خاصة في فترة التحقيق المقترحة وتعبئة الجدول التالي، مع توضيح سبب الاستيراد.

جدول (8) واردات الصناعة الشاكية من المنتج محل الشكوى الوحدة:

البيان	فترة 1	فترة 2	فترة 3	فترة التحقيق المقترحة
حجم استيراد الشاكي من الدول المعنية				
حجم استيراد الشاكي من الدول الأخرى				
الإجمالي				

ملاحظة: يمكن للهيئة أن تستبعد الفئات التالية من المنتجين المحليين في حساب تمثيل الصناعة المحلية إذا وجدت دلائل أو شكوك على الاختلاف في سلوك المنتِج المحلي المرتبط عن سلوك المنتج المحلي المستقل بسبب حالة الارتباط:

- المنتجين ذوي علاقة ارتباط بمصدر أجنبي، أو مستوردين أو مستخدمين للمنتج محل الشكوى.
- المنتجين الذين قاموا باستيراد المنتج محل الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة.

5 القسم الخامس (الإغراق):

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة الشاكية لتقديم الأدلة المبدئية على وجود الإغراق والمعلومات الخاصة بأسعار التصدير والقيمة العادية والتسويات للمنتج محل الشكوى من الدول المعنية، وذلك وفقًا للمادة الخامسة من اللائحة.

5-1 سعر التصدير:

5-1-1 نأمل تقديم الأدلة الداعمة لتحديد سعر التصدير خلال [فترة التحقيق المقترحة]، مرفق (12) وفقًا لإحدى البدائل التالية:

- **فواتير استيراد المنتج محل الشكوى للمملكة.**
- **متوسط سعر الوحدة من المنتج محل الشكوى وفقًا لبيان الواردات الصادر عن الجهات الرسمية في المملكة.**
- **عروض أسعار خلال [فترة التحقيق المقترحة].**
- **مصادر أخرى مناسبة توضح سعر التصدير خلال [فترة التحقيق المقترحة].**

على الصناعة الشاكية تقديم المستندات والأدلة المستخدمة في تحديد سعر التصدير بمرفق **رقم 12**وذلك من خلال الحصول عليها من المصادر التالية:

1. **فواتير استيراد المنتج محل الشكوى من الدول المعنية.**

يجب أن تتضمن فواتير استيراد المنتج محل الشكوى من الدول المعنية بيانات عن كميات وأسعار بيع المنتج محل الشكوى (يفضل أن تغطي كافة أو معظم الأصناف والمقاسات) خلال فترة التحقيق المقترحة.

2. **عروض أسعار معتمدة.**

- يمكن تقديم عروض أسعار من المصادر بالدول المعنية المصدرة للمنتج محل الشكوى أو من خلال مصادر أخرى متاحة توضح عروض أسعار تصدير المنتج محل الشكوى إلى المملكة.
- يجب أن تتضمن عروض أسعار بيع المنتج محل الشكوى بيانات عن كميات وأسعار بيع المنتج محل الشكوى والمستوى التجاري (يفضل أن تغطي كافة أو معظم الأصناف والمقاسات) خلال فترة التحقيق المقترحة.

3. **متوسط سعر الوحدة من المنتج محل الشكوى من خلال بيان الواردات الصادر عن الجهات الرسمية في المملكة.**

- في حال لم تتمكن الصناعة من الحصول على فواتير الاستيراد أو عروض أسعار يمكنها استخدام بيانات الواردات التي تم الحصول عليها في البند 1-1-4 لحساب متوسط سعر التصدير لكل دولة خلال فترة التحقيق المقترحة (يفضل عمل متوسطات لكل صنف أو نوع من أنواع المنتج محل الشكوى).

4. **مصادر أخرى مناسبة توضح سعر التصدير خلال [فترة التحقيق المقترحة].**

- في حال لم تتمكن الصناعة الشاكية من الحصول على فواتير أو عروض أسعار أو استخدام بيانات الواردات يمكنها الاعتماد على أية مصادر أخرى مثل دراسات أو أبحاث تسويقية أو تقارير أو نشرات على المواقع الإلكترونية مع ضرورة تحديد المستوى التجاري، ويتعين تقديم الأدلة والمستندات المؤيدة لها.

2-1-5 في حال إذا كان سعر التصدير لا يمكن تقديمه على أساس ما سبق (مع توضيح السبب) أو بسبب أن سعر التصدير لا يوثق به لوجود علاقة ارتباط أو ترتيبات تعويضية بين المصدر والمستورد، يمكن اللجوء لسعر التصدير المحتسب وفقًا للمعلومات المتاحة، مع إمكانية التواصل مع الوكالة للمساعدة.

يمكن للصناعة الشاكية في الحالات الواردة بالسؤال احتساب سعر التصدير على أساس سعر البيع لأول مشتري مستقل داخل المملكة ومن ثم إجراء التسويات اللازمة للمصاريف المحملة على هذا السعر حتى الوصول به إلى مستوى باب مصنع المصدر الأجنبي وفقًا للمعلومات المتاحة لدى الصناعة الشاكية. ويمكن للصناعة الاستعانة بالوكالة للمساعدة في توضيح كيفية تحديد سعر التصدير المحتسب.

2-5 تسويات سعر التصدير:

1-2-5 نأمل تقديم المعلومات والأدلة المتعلقة بتسويات سعر التصدير لواردات المنتج محل الشكوى خلال [فترة التحقيق المقترحة] مرفق (13)، واستكمال الجدول رقم (9):

تسويات سعر التصدير هي المصاريف المحملة على سعر التصدير والتي يجب إجراؤها للوصول إلى سعر التصدير عند مستوى باب المصنع أو مستوى تجاري آخر مناسب للمقارنة مع المستوى المقابل له في القيمة العادية.

حيث يتم عمل التسويات الحسابية اللازمة على سعر التصدير بعد تحديد شروط التسليم مثل (C&F،CIF ، FOB)، وذلك للرجوع بسعر التصدير إلى مستوى باب المصنع للمصدر الأجنبي أو مستوى تجاري أخر مناسب للمقارنة مع المستوى المقابل له في القيمة العادية، مع تقديم ما يدعم هذه التسويات مستنديًا بمرفق **رقم 13**، وكذلك تقديم المستندات والأدلة الخاصة بأسعار الصرف المستخدمة، ومن الأمثلة على تسويات سعر التصدير:

التأمين البحري	الشحن البحري
المناولة	النقل الداخلي
عمولات	مصاريف تصديق أو التوثيق

مثال1: في حال كان المنتج محل الشكوى لا يتضمن أصناف أو مقاسات:

بيانات	المنتج محل الشكوى- حدد (الوحدة + العملة)
سعر التصدير (CIF)	يتم وضع متوسط أسعار التصدير للمنتج محل الشكوى مثل: **450**
التأمين البحري (على سبيل المثال 2% من القيمة C&F)	(450 ÷ 1,02) × 2% = **8,8** تم قسمة سعر التصدير على (1+نسبة التأمين البحري) ثم تم ضرب الناتج في نسبة التأمين البحري
سعر التصدير(C&F)	450 – 8,8 = **441,2**
الشحن البحري	يتم استخدام متوسط القيمة **20**
سعر التصدير (FOB)	441,2 – 20 = **421,2**
تكلفة النقل الداخلي	يتم استخدام متوسط القيمة **10**
أخرى (مصاريف توثيق)	يتم استخدام متوسط القيمة **5**
سعر التصدير(باب المصنع)	421,2 – (5+10) = **406,2**

مثال2: في حال كان المنتج محل الشكوى يتضمن أصناف أو مقاسات:

بيانات	صنف 1 من المنتج محل الشكوى - حدد (الوحدة + العملة)	صنف 2 من المنتج محل الشكوى - حدد (الوحدة + العملة)
سعر التصدير (CIF)	يتم وضع متوسط أسعار التصدير للصنف **450**	يتم وضع متوسط أسعار التصدير للصنف **400**
التأمين البحري (على سبيل المثال 2% من القيمة C&F)	(450 ÷ 1,02) × 2%= **8,8** تم قسمة سعر التصدير على (1+نسبة التأمين البحري) ثم تم ضرب الناتج في نسبة التأمين البحري	(400 ÷ 1,02) × 2%= **7,8** تم قسمة سعر التصدير على مقلوب (1+نسبة التأمين البحري) ثم تم ضرب الناتج في نسبة التأمين البحري
سعر التصدير(C&F)	450 – 8,8 = **441,2**	400 – 7,8= **392,2**
الشحن البحري	يتم استخدام متوسط القيمة **20**	يتم استخدام متوسط القيمة **17**
سعر التصدير (FOB)	441,2 – 20 = **421,2**	392,2 – 17 = **375,2**
تكلفة النقل الداخلي	يتم استخدام متوسط القيمة **10**	يتم استخدام متوسط القيمة **7**
أخرى (نأمل ذكرها)	يتم استخدام متوسط القيمة **5**	يتم استخدام متوسط القيمة **3**
سعر التصدير(باب المصنع)	421,2 – (5+10) = **406,2**	375,2 – (3+7) = **365,2**

متوسط سعر التصدير باب المصنع = (406,2 + 365,2) ÷ 2= **385.7** للوحدة

3-5 القيمة العادية:

1-3-5 نأمل تقديم المستندات الخاصة بتحديد القيمة العادية خلال [فترة التحقيق المقترحة] بمرفق (14) وفقًا لإحدى البدائل التالية:

- **فواتير البيع المحلي للمنتج المشابه في دولة التصدير.**
- **عروض أسعار البيع المحلي للمنتج المشابه في دولة التصدير.**
- **مصادر أخرى مناسبة توضح سعر البيع المحلي للمنتج المشابه في دولة التصدير.**

يتم تحديد القيمة العادية من خلال المستندات والأدلة التالية على أن يتم إرفاقها بمرفق **رقم 14:**

1. **فواتير البيع المحلي للمنتج المشابه في دولة التصدير.**

- يمكن الحصول على هذه الفواتير من مصادر متعددة مثل شراء المنتج من السوق المحلي للدول المصدرة المعنية، أو من خلال التواصل مع الملحقيات التجارية للمملكة بهذه الدول للحصول على أسعار بيع المنتج المشابه في دولة التصدير، أو من أية مصادر أخرى متاحة للصناعة الشاكية.
- يجب أن تتضمن هذه الفواتير بيانات عن كميات وأسعار بيع المنتج المشابه، المستوى التجاري (يفضل أن تغطي كافة أو معظم الأصناف والمقاسات) خلال فترة التحقيق المقترحة.

2. **عروض أسعار البيع المحلي للمنتج المشابه في دولة التصدير.**

- يمكن الحصول على عروض أسعار من مصادر متعددة مثل الحصول عليها من الشركات المصدرة أو المنتجة المعنية من خلال أية أطراف داخل هذه الدولة، أو بالاستعانة بالملحقيات التجارية بهذه الدول المعنية، أو أية مصادر أخرى متاحة للصناعة الشاكية.
- يجب أن تتضمن عروض أسعار بيع المنتج المشابه بيانات عن كميات وأسعار بيع المنتج المشابه، المستوى التجاري (يفضل أن تغطي كافة أو معظم الأصناف والمقاسات) خلال فترة التحقيق المقترحة.

3. **مصادر أخرى مناسبة توضح سعر البيع المحلي للمنتج المشابه في دولة التصدير.**

- في حال لم تتمكن الصناعة الشاكية من الحصول على فواتير أو عروض أسعار، يمكنها الاعتماد على أية مصادر أخرى مثل دراسات أو أبحاث تسويقية أو تقارير أو نشرات على المواقع الإلكترونية، مع ضرورة تحديد المستوى التجاري، ويتعين تقديم الأدلة والمستندات المؤيدة لها.

2-3-5 في حال إذا كانت القيمة العادية لا يمكن تقديمها على أساس ما سبق (مع توضيح السبب)، يتم اللجوء إلى إحدى البدائل التالية:

1. **القيمة العادية المقدرة والتي تُحدد على أساس تكلفة الإنتاج للمنتج المشابه في دولة المنشأ مضافاً إليها مقدار مناسب للمصاريف البيعية والعامة والإدارية والأرباح.**
2. **سعر تصدير المنتج المشابه في مجرى التجارة العادي لدولة أخرى مناسبة بشرط أن تكون أسعارها ممثلة للواقع.**

- **القيمة العادية المقدرة.**

تستخدم هذه المنهجية في حالة عدم القدرة على الحصول على أسعار البيع المحلية للمنتج المشابه في سوق دولة المنشأ، أو أنه يوجد علاقة ارتباط بين المنتجين أو المصدرين للمنتج محل الشكوى والمستوردين أو المستخدمين المحليين، ولحساب القيمة العادية المقدرة يتعين تقديم كافة البيانات الخاصة بتكلفة التصنيع بدولة المنشأ وتشمل (تكلفة المواد الخام والعمالة المباشرة والمصروفات الصناعية غير المباشرة)، بالإضافة إلى المصروفات البيعية والعامة والإدارية، وكذا هامش الربح المتعارف عليه في هذه الصناعة.

القيمة العادية المقدرة = تكلفة التصنيع + نسبة معقولة للمصروفات البيعية والإدارية والعامة + هامش ربح مناسب

ويمكن الحصول على بيانات القيمة العادية المقدرة من خلال المواقع الإلكترونية للشركات المنتجة للمنتج المشابه بدولة المنشأ، إذا توافرت القوائم المالية لتلك الشركات على مواقعها الإلكترونية، أو يمكن الحصول على تلك المعلومات من خلال النشرات الرسمية المنشورة بالمواقع الإلكترونية للشركات أو نشرات بحثية أو دولية متخصصة في مجالات صناعية تتعلق بالمنتج المشابه والتي قد تتضمن تكاليف وأسعار المنتج المشابه بدولة المنشأ (قد تكون بمقابل مالي) مثل صناعات الحديد أو صناعات البلاستيك أو صناعات المنسوجات أو صناعات البتروكيماويات ... إلخ، أو يمكن الاعتماد على دراسات أو أبحاث تقوم بها شركات متخصصة عن مثل هذه المعلومات.

مثال على تقدير القيمة العادية:

البيان	القيمة
3	**400**
نسبة معقولة للمصروفات البيعية والإدارية والعمومية (على سبيل المثال 5%)	400 × 5%= **20**
تكلفة الإنتاج	400+20= **420** تساوى تكلفة التصنيع مضافاً إليها المصروفات البيعية والإدارية والعمومية
هامش ربح معقول (على سبيل المثال 20%)	الهامش = 420 × 20%= **84**
القيمة العادية المقدرة (مستوى باب المصنع)	420+84 = **504**

- **سعر تصدير المنتج المشابه في مجرى التجارة العادي لدولة أخرى (دولة ثالثة)**

- هو سعر تصدير المنتج المشابه في مجرى التجارة العادي لدولة أخرى مناسبة بشرط أن تكون أسعارها ممثلة للواقع.
- يمكن تحديد سعر التصدير لدولة أخرى من خلال فواتير تصدير أو عروض أسعار، أو بيان صادرات الدولة المعنية للدولة الثالثة من خلال بيانات الجهة الرسمية بالدولة المعنية، أو بيان واردات الدولة الأخرى من الجهة الرسمية فيها، أو من خلال بيانات المواقع مثل (TRADE MAP-COM TRADE)، أو أية مصادر أخرى مناسبة تتوافر للصناعة المحلية.
- يجب أن تتضمن المستندات الخاصة بتحديد سعر التصدير لدولة ثالثة بيانات عن كميات وأسعار بيع المنتج المشابه (يفضل أن تغطي كافة أو معظم الأصناف والمقاسات) خلال فترة التحقيق المقترحة.

4-5 تسويات القيمة العادية:

1-4-5 نأمل تقديم المعلومات والمستندات المتعلقة بتسويات أسعار البيع المحلي للمنتج المشابه الذي يتم استهلاكه في السوق المحلي في دولة المنشأ:

يقصد بها المصاريف المحملة على القيمة العادية وذلك بغرض إجراء مقارنة عادلة من أجل الوصول إلى القيمة العادية عند مستوى باب المصنع أو مستوى تجاري أخر مناسب للمقارنة مع المستوى المقابل له سعر التصدير، مع تقديم ما يؤيد هذه التسويات مستنديًا، بالإضافة إلى تقديم المصادر الخاصة بأسعار الصرف المستخدمة، مثل النقل الداخلي والخصومات والعمولات وأي ضرائب محلية وهامش كل من تاجر التجزئة والجملة وغيرها.

مثال 1: في حال كان المنتج محل الشكوى لا يتضمن أصناف أو مقاسات:

بيانات	المنتج المشابه - حدد (الوحدة + العملة)
سعر البيع مستوى تاجر التجزئة	متوسط الأسعار للقيمة العادية: **660**
ضريبة الضريبة المضافة VAT (على سبيل المثال 10%)	**60** =%10 × (1,1 ÷ 660) تم قسمة متوسط القيمة على (1+نسبة الضريبة) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الضريبة. ***السعر قبل الضريبة =660-60=600**
هامش بيع تاجر التجزئة (الشحن الداخلي، التأمين، الربح...الخ) (على سبيل المثال 20%)	الهامش = (600 ÷ 1,2) × 20%= 100 تم قسمة السعر قبل الضريبة على (1+نسبة الهامش) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الهامش
سعر البيع مستوى تاجر الجملة	**500** =100-600
هامش ربح تاجر الجملة (الشحن الداخلي، التأمين، الربح... الخ) (على سبيل المثال 5%)	الهامش = (500 ÷ 1,05) × 5%= **23,8** حيث تم قسمة سعر البيع مستوى تاجر الجملة على (1+نسبة الهامش) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الهامش.
القيمة العادية (سعر مستوى تسليم تاجر الجملة)	**476,2**=23,8-500
النقل الداخلي (على سبيل المثال =6)	6
القيمة العادية (مستوى باب المصنع)	**470,2** = 6-476,2

مثال2: في حال كان المنتج محل الشكوى يتضمن أصناف أو مقاسات:

بيانات	صنف 1 من المنتج المشابه - حدد (الوحدة + العملة)	صنف 2 من المنتج المشابه - حدد (الوحدة + العملة)
سعر البيع مستوى تاجر التجزئة	متوسط أسعار القيمة العادية للصنف: **660**	متوسط أسعار القيمة العادية للصنف: **600**
ضريبة الضريبة المضافة VAT (على سبيل المثال10%)	الضريبة = (660 ÷ 1,1) × 10%= **60** حيث تم قسمة متوسط القيمة على (1+نسبة الضريبة) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الضريبة. ***السعر قبل الضريبة =660-60=600**	الضريبة = (600 ÷ 1,1) × 10%= **54,5** حيث تم قسمة متوسط القيمة على (1+نسبة الضريبة) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الضريبة. ***السعر قبل الضريبة =600-54,5=545,5**
هامش بيع تاجر التجزئة (الشحن الداخلي، التأمين، الربح...الخ) (على سبيل المثال 20%)	الهامش = (600 ÷ 1,2) × 20%= **100** حيث تم قسمة السعر قبل الضريبة على (1+نسبة الهامش) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الهامش.	الهامش = (545,5 ÷ 1,2) × 20%= **90,9** حيث تم قسمة السعر قبل الضريبة على (1+نسبة الهامش) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الهامش.
سعر البيع مستوى تاجر الجملة	**500** =100-600	**454,6** =90,9-545,5
هامش ربح تاجر الجملة (الشحن الداخلي، التأمين، الربح... الخ) (على سبيل المثال 5%)	الهامش = (500 ÷ 1,05) × 5%= **23,8** حيث تم قسمة سعر البيع مستوى تاجر الجملة على (1+نسبة الهامش) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الهامش.	الهامش = (454,6 ÷ 1,05) × 5%= **21,6** حيث تم قسمة سعر البيع مستوى تاجر الجملة على (1+نسبة الهامش) ثم تم ضرب الناتج في نسبة الهامش.
القيمة العادية (سعر مستوى تسليم تاجر الجملة)	**476,2** =23,8-500	**433**=21,6-454,6
النقل الداخلي (على سبيل المثال =6)	**6**	**5**
القيمة العادية (مستوى باب المصنع)	**470,2** = 6-476,2	**428** = 5-433

متوسط القيمة العادية باب المصنع = (470,2 + 428) ÷2 = 449,1

5-5 مقدار وهامش الإغراق:

مقدار الإغراق هو الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير عند نفس المستوى التجاري وعادة يكون عند مستوى باب المصنع، وذلك بعد إجراء جميع التسويات الحسابية اللازمة على سعر التصدير والقيمة العادية مع ضرورة مراعاة عدم وجود أي اختلافات في الخصائص المادية أو أي اختلافات أخرى بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه المستخدم لتحديد القيمة العادية، وفي حال وجود اختلافات فإنه يجب إجراء تسويات لهذه الاختلافات.

ومن الأمثلة على المستويات التجارية المتقابلة عند تحديد مقدار الإغراق:

سعر التصدير	القيمة العادية
مستوى باب المصنعEXW	مستوى باب المصنعEXW
FOB	مستوى تسليم تاجر الجملة

تابع مثال 1: 470,2 – 406,2 = **64**

تابع مثال 2: 449.1 – 385,7 = **63,4**

هامش الإغراق يتم احتسابه على أساس مقدار الإغراق نسبة إلى سعر التصدير.

تابع مثال 1: 64 ÷ 406,2 = %15,8

تابع مثال 2: 63,4 ÷ 385,7 = %16,3

6 القسم السادس (المعلومات والبيانات المالية، الضرر المادي، التهديد بالضرر المادي):

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة إلى الصناعة المحلية الشاكية للتعريف بالسنة المالية للشركة، ونظامها المالي، كما يتيح للشركة التعبير عن الضرر المادي أو التهديد به نتيجة للزيادة في الواردات المدعى بأنها ترد بأسعار مغرقة من الدول المعنية وفقًا للمادة (20) من اللائحة.

6-1 المعلومات والبيانات المالية:

6-1-1 اذكر السنة المالية للشركة.

على الصناعة الشاكية ذكر السنة المالية الخاصة بها سواء كانت سنة ميلادية تبدأ من يناير وتنتهي في ديسمبر أو سنة مالية تبدأ من يوليو وتنتهي في يونيو أو غيرهما، وترجع أهمية تحديد السنة المالية في تحديد فترة التحقيق وفترة تقييم الضرر لتتوافق قدر الإمكان مع السنة المالية للصناعة الشاكية.

6-1-2 نأمل تقديم أخر أربعة قوائم مالية معتمدة من المراجع المالي للشركة، وفي حالة عدم إصدار القوائم المالية المعتمدة التي تغطى فترة التحقيق، قدم قائمة المركز المالي معتمدة من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من ينوب عنه عن تلك الفترة. (مرفق 16)

في سبيل تحقق الوكالة من أن الشركة لديها حسابات منتظمة، تقدم الصناعة الشاكية القوائم المالية المعتمدة والمراجعة من المراجع المالي المعتمد للشركة، وذلك لأنها تظهر التطور المالي للصناعة ككل خلال فترة تقييم الضرر، وتعكس كافة مؤشرات الصناعة الكلية سواء كانت الصناعة تنتج المنتج المشابه فقط أو أنها تنتج منتجات أخرى مع المنتج المشابه، وفي حالة عدم اعتماد القوائم المالية تقوم الشركة بتقديم قوائم المراكز المالية المعدة من الإدارة المالية للشركة والمعتمدة من رئيس مجلس الإدارة.

6-1-3 نأمل تقديم قائمة دخل منفصلة للمنتج المشابه بالمملكة لكل فترة من فترة تقييم الضرر (من فترة 1 إلى فترة التحقيق المقترحة) وفقًا للملحق رقم (1)

تقدم الصناعة الشاكية بالملحق رقم (1) قائمة الدخل للمنتج المشابه بالمملكة بشكل منفصل وفي حال كانت الصناعة الشاكية تقوم بإنتاج أكثر من منتج بخلاف المنتج المشابه تقوم الصناعة بتحميل وتوزيع الإيرادات والتكاليف والمصروفات الخاصة بالمنتج المشابه بالمملكة فقط مع توضيح طريقة التوزيع والتحميل، وتعمم هذه الطريقة على فترة تقييم الضرر ويتم تقديم المبررات في حالة اختلاف طريقة التوزيع.

6-1-4 نأمل تقديم قائمة تكاليف منفصلة للمنتج المشابه بالمملكة لكل فترة من فترة تقييم الضرر (من فترة 1 إلى فترة التحقيق المقترحة) وفقًا للملحق رقم (2)

تقدم الصناعة الشاكية قائمة تكاليف منفصلة خاصة بالمنتج المشابه بالمملكة بالملحق رقم (2) من النموذج، وفي حال كانت الصناعة الشاكية تقوم بإنتاج أكثر من منتج بخلاف المنتج المشابه، تقوم الصناعة الشاكية بتحميل وتوزيع عناصر التكاليف للمنتج المشابه بالمملكة فقط مع توضيح طريقة التحميل والتوزيع، وتعمم هذه الطريقة على فترة تقييم الضرر ويتم تقديم المبررات في حالة اختلاف طريقة التوزيع.

6-2 الضرر المادي:

تتعلق بيانات هذا القسم بأثر الواردات المدعى بإغراقها على أسعار الصناعة الشاكية ومؤشراتها الاقتصادية فيما يتعلق بالمنتج المشابه بالمملكة فقط، فإذا كانت الشركة تقوم بإنتاج منتجات أخرى غير المنتج المشابه يتم

استبعاد أية بيانات متعلقة بتلك المنتجات الأخرى، وفي حال تعذر فصل بعض المؤشرات الاقتصادية يتم تقديم البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات بالنسبة للشركة ككل مع توضيح أسباب عدم تقديمها بشكل منفصل.

وتقوم الصناعة الشاكية بمقارنة التطور في المؤشرات من خلال استخدام منهجية سنة الأساس (مقارنة كل فترة من فترة تقييم الضرر بالفترة الأولى) في الجداول مع تقديم شرح لهذه المنهجية، بالإضافة إلى تقديم شرح باستخدام منهجية تغير وتطور المؤشرات من سنة إلى أخرى أسفل كل جدول.

6-2-1 الزيادة في الواردات محل الشكوى

6-2-1-1 نأمل استيفاء الجدول رقم (12) بشأن الزيادة المطلقة للواردات محل الشكوى وزيادتها نسبة إلى الإنتاج المحلي أو الاستهلاك للمنتج المشابه بالمملكة، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (17)

يتم استيفاء الجدول الخاص بالزيادة المطلقة للواردات، وكذلك زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى نسبة إلى الإنتاج المحلي أو الاستهلاك:

أولا: التطور المطلق للواردات المدعى بإغراقها:

يتم إدراج حجم الواردات المدعى بإغراقها من الدول المصدرة المعنية خلال فترة تقييم الضرر، ويتم إدراج التعليق على تطور الواردات خلال فترة تقييم الضرر مع تقديم الأدلة الخاصة ببيان حجم الواردات بمرفق **رقم 17**.

ثانيا: التطور النسبي للواردات المغرقة بالنسبة إلى حجم إنتاج الصناعة أو حجم استهلاك السوق المحلي:

يتم إدراج حجم إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المشابه بالمملكة في الجدول رقم (12) خلال أعوام تقييم الضرر، ثم يتم حساب نسبة الواردات المدعى بإغراقها إلى الإنتاج المحلي من المنتج المشابه بالمملكة خلال فترة تقييم الضرر، والتعليق على مدى تغير تلك النسبة أسفل الجدول، وفي حال لم يكن هناك زيادة في الواردات المدعى بإغراقها بالنسبة للإنتاج المحلي خلال فترة التحقيق المقترحة يمكن للصناعة الشاكية إدراج حجم الاستهلاك المحلي للمنتج المشابه، ثم يتم حساب نسبة الواردات المدعى بإغراقها إلى حجم الاستهلاك خلال فترة تقييم الضرر، والتعليق على مدى تغير تلك النسبة أسفل الجدول.

يمكن قياس **حجم الاستهلاك** = حجم المبيعات المحلية للصناعة الشاكية للمنتج المشابه + حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي للمنتج المشابه + حجم الواردات من المنتج محل الشكوى + حجم الواردات الأخرى للمنتج المشابه المستورد من باقي الدول خلاف الدولة المعنية.

جدول (12) الزيادة المطلقة والنسبية للواردات محل الشكوى

الوحدة:

الواردات / الفترة	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
حجم الواردات محل الشكوى	8000	9500	10200	16700
المؤشر %	%100	%119	%128	%209
قيمة الواردات محل الشكوى (ريال سعودي)	1168000	1368000	1479000	2505000
المؤشر %				
حجم الإنتاج المحلي للشاكي من المنتج المشابه	17230	18100	17500	14000
حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للإنتاج	%46	%52	%58	%119
المؤشر %	%100	%113	%126	%257
حجم الاستهلاك المحلي	24000	27000	26500	34400
حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للاستهلاك المحلي	33%	35%	38%	49%
المؤشر %	100%	106%	115%	146%

حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للإنتاج = حجم الواردات محل الشكوى ÷ حجم الإنتاج المحلي

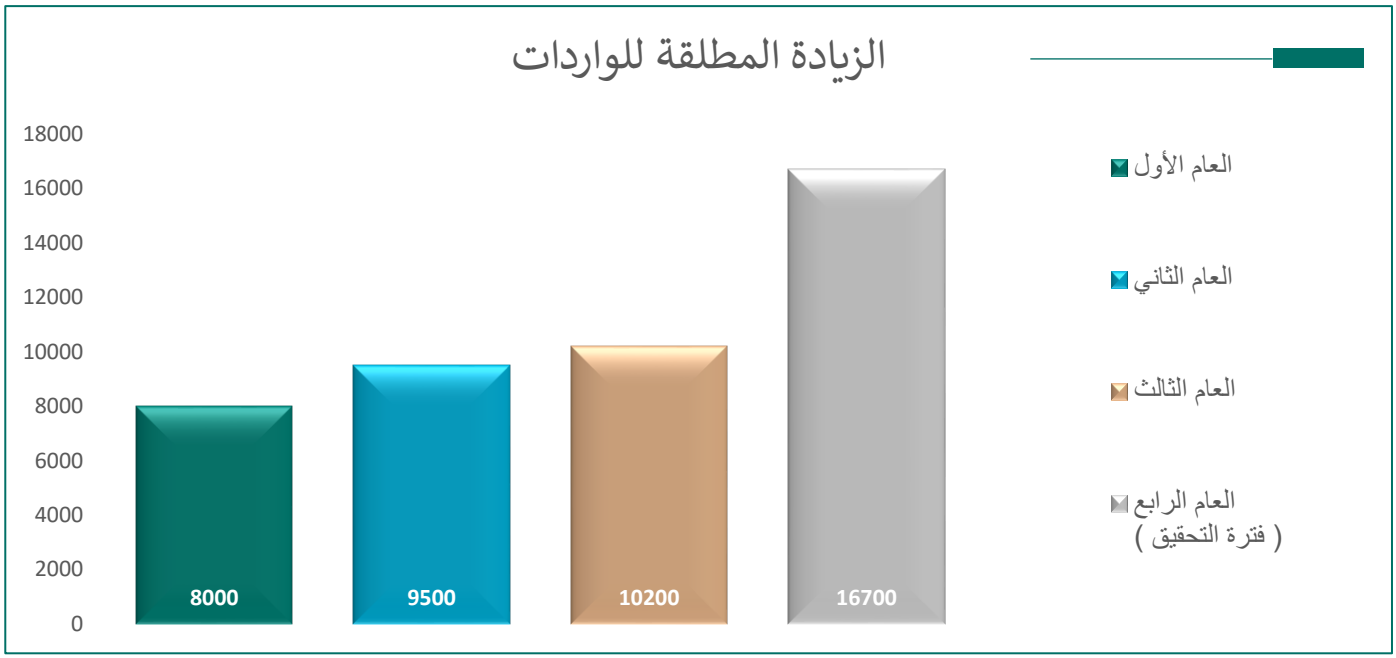

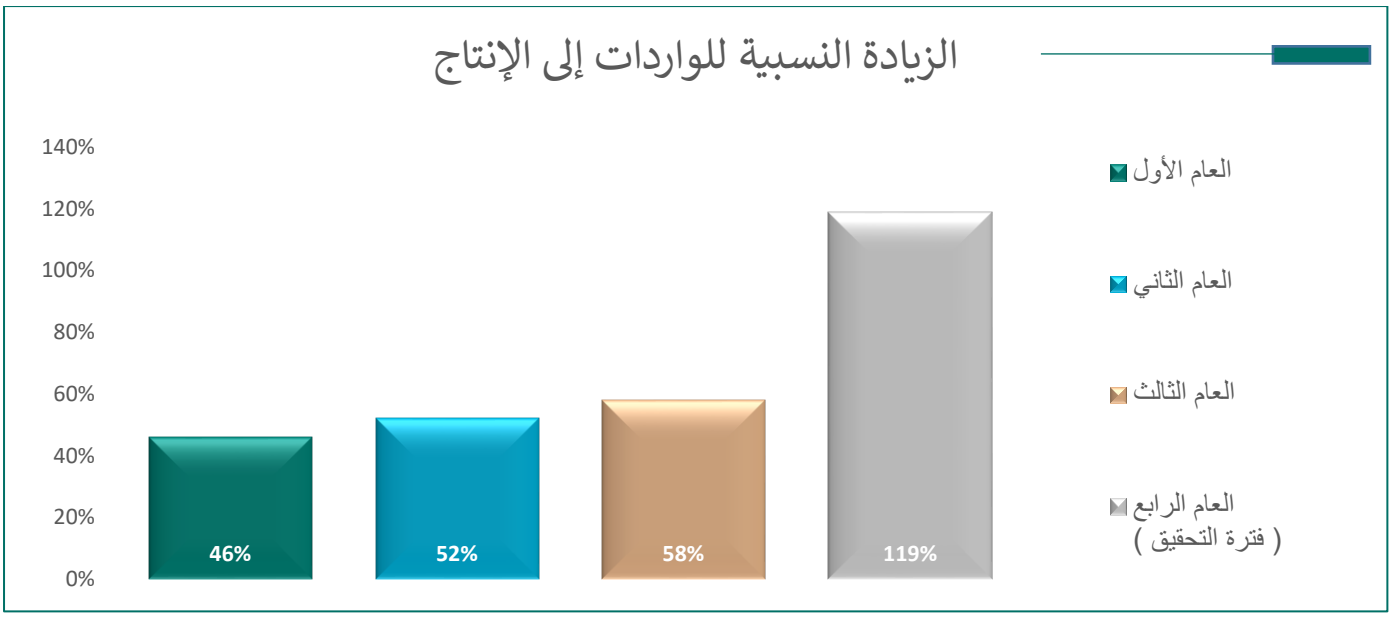

2-2-6 الآثار السعرية

الفرق السعري

يقصد بالفرق السعري مقدار الفرق بين سعر بيع المنتج محل الشكوى وسعر بيع المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية، ويتم تحديد الفرق السعري عند نفس المستوى التجاري مع مراعاة ما يلي:

- تقديم حساب الفرق السعري يتعين على الصناعة الشاكية أن تقدم أدلة كافية على وجود الفرق السعري، لهذا الغرض يمكن استخدام بيانات الاستيراد، وقوائم الأسعار، وعروض الأسعار، والفواتير، أو غيره من أدلة موثقة من أجل تبرير وجود فرق سعري كما يجب على الصناعة الشاكية مع مراعاة تحديد الفرق السعري لكل دولة في

حال كانت أكثر من دولة مشتكى منها مع استخدام نفس الأنواع والموديلات التي تم استخدامها في حسابات تحديد الإغراق وتكرر الصفوف بتعدد الدول المعنية أو الأصناف.
- يتعين تحديد مستوى تجاري لمبيعات المنتج المشابه بالمملكة ليكون مكافئا إلى المستوى التجاري لمبيعات المنتج محل الشكوى مثل مستوى باب المصنع للمنتج المشابه مع مقابل مستوى مخازن المنتج محل الشكوى بالمملكة أو أي مستويات متكافئة أخرى تقدمها الصناعة الشاكية مع توضيح التسويات اللازمة لتحديد هذا التكافؤ، **ومن الأمثلة على المستويات التجارية المقابلة عند تحديد الفرق السعري:**

المنتج المحلي المشابه	المنتج محل الشكوى
مستوى باب المصنعEXW	مستوى باب مستودع المستورد
مستوى تاجر الجملة	مستوى تاجر الجملة
مستوى تاجر التجزئة	مستوى تاجر التجزئة

مثال: سعر البيع المنتج محل الشكوى المستورد 100، سعر البيع المحلي للمنتج المشابه 120
نسبة الفرق السعري = ((120- 100) ÷ 120) × 100 = 16.66%

6-2-2-1نأمل استيفاء جدول رقم (13) بشأن الفرق السعري بعد إجراء كافة التسويات، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (18)

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الجدول التالي مع إمكانية تكرار الصفوف حالة كانت الشكوى ضد واردات أكثر من دولة، والتعليق عليها أسفل الجدول لتوضيح نسبة الفرق السعري مع تقديم الأدلة الخاصة بمتوسط الأسعار بالمرفق **رقم 18**.

جدول (13) الفرق السعري خلال [فترة التحقيق المقترحة] القيمة: ريال سعودي/وحدة

الدولة	متوسط سعر الشاكي للمنتج المشابه (باب المصنع)	متوسط سعر المنتج محل الشكوى (مستودع المستورد)	مقدار الفرق السعرى	هامش الفرق السعري%
Xx	120	100	20	%16.66

الخفض والكبت السعري

6-2-2-2نأمل استيفاء جدول رقم (14) بشأن الخفض والكبت السعري الذي تعرض له المنتج المشابه، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (19)

يقصد بالخفض السعري عند تحديد الضرر المادي في تحقيقات المعالجات التجارية على أنه التغير السلبي في متوسط أسعار بيع المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر، بينما يقصد بالكبت السعري عند تحديد الضرر المادي في تحقيقات المعالجات التجارية على أنه التغير السلبي في متوسط تكلفة الوحدة للمنتج المشابه نسبة إلى متوسط سعر البيع لنفس الوحدة خلال فترة تقييم الضرر نتيجة لعدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة الأسعار المحلية مقابل الزيادة في التكلفة بسبب الواردات المدعى بإغراقها، ولذا يتعين على الشاكي استيفاء الجدول التالي ببيانات أسعار وتكاليف المنتج المشابه لتوضيح مدى قيام الصناعة الشاكية بتخفيض أسعار بيع المنتج المشابه وعدم قدرتها على زيادة تلك الأسعار خلال فترة تقييم الضرر نتيجة الزيادة في الواردات المدعى بإغراقها.

وقد تكون هناك زيادة في أسعار بيع المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر ولكنها لا تتناسب مع زيادة التكلفة وبالتالي قد يكون سبب عدم زيادة الأسعار بشكل يتناسب مع زيادة التكلفة هو الزيادة في الواردات المدعى بإغراقها، لذلك يتم عمل نسبة تكلفة الوحدة إلى سعر بيع نفس الوحدة خلال فترة تقييم الضرر، وإذا تبين أن هناك زيادة في هذه النسبة قد يدل ذلك على منع الأسعار المحلية من الزيادة وقد يكون مؤشر على تضرر الصناعة الشاكية من الكبت السعري، ويتعين إرفاق الأدلة المتعلقة بالخفض والكبت السعري (متوسط سعر البيع ومتوسط التكلفة) بمرفق **رقم 19**.

جدول (14) الخفض والكبت السعري القيمة: ريال سعودي/وحدة

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
سعر بيع الشاكي للمنتج المشابه (باب المصنع)	117	120	123	125
المؤشر %	%100	%103	%105	%107
تكلفة الشاكي للمنتج المشابه	110	115	129	132
التكلفة ÷ سعر البيع	%94	%96	%105	%106
المؤشر %	%100	%102	%112	%113

6-2-3 العوامل والمؤشرات الاقتصادية

لتحليل أثر الواردات المدعى بإغراقها على الصناعة المحلية يتعين دراسة العوامل والمؤشرات الاقتصادية على النحو التالي:

1- الانخفاض في المبيعات والأرباح والإنتاج والحصة السوقية والإنتاجية والعائد على الاستثمار والطاقة المستغلة. بالإضافة إلى الأثر السلبي على التدفق النقدي والمخزون والعمالة والأجور والنمو والقدرة على زيادة رأس المال والاستثمارات.
2- أثر حجم هامش الإغراق.

ويتم دراسة أثر الواردات المدعى بإغراقها على تلك المؤشرات مجتمعة، وكذا بين المؤشرات بعضها البعض، ولا يلزم أن تكون كافة هذه المؤشرات الاقتصادية سلبية لتثبت وجود ضرر مادي.

كما أن تقديم مؤشرات الضرر على شكل جداول مع الشرح لحالة تطورها خلال فترة تقييم الضرر يعد من أفضل وسائل تقديم البيانات، حيث أن الوكالة ستقوم بدراسة أغلبية مؤشرات الضرر على أساس فترات متجانسة، ويفضل تقديم البيانات ذات الصلة على نفس الأساس.

الإنتاج، المبيعات المحلية، المخزون

6-3-2-1 نأمل استيفاء الجدول رقم (15) بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية والمخزون من المنتج المشابه، مع الشرح والتوضيح والتعليق على تطور تلك المؤشرات أسفل الجدول. مرفق (20)

يتعين في هذا الجزء توضيح إجمالي حجم الإنتاج من المنتج المشابه للصناعة الشاكية متضمنًا الإنتاج المخصص للمبيعات المحتجزة أو الاستخدام الداخلي، بالإضافة إلى توفير بيانات كل من حجم مبيعات الصناعة الشاكية من المنتج المشابه وإجمالي حجم المخزون التام آخر المدة من المنتج المشابه.

يتم إدراج حجم الإنتاج خلال فترة تقييم الضرر والتعليق أسفل الجدول على تطور حجم الإنتاج خلال هذه الفترة وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعى بإغراقها على تطور حجم الإنتاج المحلي، كما يتم إدراج كمية المبيعات المحلية للصناعة الشاكية - بعد استبعاد "المبيعات المحتجزة" إذا كان المنتج المشابه منتج وسيط حيث تقوم الصناعة باحتجاز جزء منه لاستخدامه في إنتاج منتج أخر داخل الشركة - والتعليق أسفل الجدول على تطور كمية المبيعات خلال فترة تقييم الضرر، وتوضيح مدى تأثير تطور زيادة الواردات المدعى بإغراقها على كمية المبيعات. بالإضافة إلى إدراج حجم مخزون نهاية المدة من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر والتعليق أسفل الجدول على تطوره لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعى بإغراقها، ويقصد بالمخزون هنا هو مخزون الإنتاج التام فقط، ويتعين إرفاق أوراق العمل المتعلقة بكل عنصر منهم بمرفق **رقم 20**.

جدول (15) الإنتاج، المبيعات، المخزون الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
حجم إنتاج الشاكي	17230	18100	17500	14000
المؤشر %	%46	%52	%58	%119
حجم المبيعات المحلية للشاكي	13500	14200	14800	9340
المؤشر %	%57	%54	%55	%33
المخزون	5000	4500	5200	6000
المؤشر %	100%	90%	104%	120%

الحصة السوقية

2-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (16) بشأن الحصة السوقية لكل من المبيعات المحلية من المنتج المشابه وواردات المنتج محل الشكوى من الدول المعنية والدول الأخرى، مع الشرح والتوضيح والتعليق على تطور تلك المؤشرات أسفل الجدول. مرفق (21)

تقوم الصناعة الشاكية في هذا الجزء باستيفاء الجدول الخاص بالحصة السوقية لمكونات السوق المحلي بالمملكة للمنتج والذي يشمل كل من:

- إجمالي المبيعات المحلية من المنتج المشابه للصناعة الشاكية بعد استبعاد "المبيعات المحتجزة" إذا كان المنتج المشابه منتج وسيط حيث تقوم الصناعة باحتجاز جزء منه لاستخدامه في إنتاج منتج أخر داخل الشركة.
- المبيعات المحلية للمنتجين المحليين الأخرين من المنتج المحلي المشابه بعد استبعاد المبيعات المحتجزة مع إرفاق الأدلة بمرفق **رقم 21**.
- إجمالي الواردات المدعى بإغراقها من المنتج محل الشكوى.
- إجمالي الواردات من الدول الأخرى من المنتج المشابه.

ثم يتم حساب الحصة السوقية لكل مكون بالنسبة لإجمالي حجم السوق المحلي وحساب مؤشرات كل مكون خلال فترة تقييم الضرر، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول على تطور تلك المؤشرات.

إجمالي حجم السوق= حجم المبيعات المحلية للشاكي + حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي + حجم واردات الدول المعنية من المنتج محل الشكوى + حجم الواردات من الدول الأخرى

حصة المبيعات المحلية للشاكي = حجم المبيعات المحلية للشاكي ÷ إجمالي حجم السوق

"يتم حساب الحصة السوقية لكل مكون بنفس طريقة المعادلة السابقة"

جدول (16) الحصة السوقية

الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
حجم المبيعات المحلية للشاكي	13500	14200	14800	9340
حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي	1270	1820	1100	950
حجم واردات الدول المعنية من المنتج محل الشكوى	8000	9500	10200	16700
حجم الواردات من الدول الأخرى	900	1000	950	1300
إجمالي حجم السوق	23670	26520	27050	28290
المؤشر %	%100	%112	%114	%120
حصة المبيعات المحلية للشاكي %	%57	%54	%55	%33
حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي%	%5	%7	%4	%3
حصة واردات الدول المعنية %	%34	%36	%38	%59
حصة واردات الدول الأخرى%	%4	%4	%4	%5

يتم في الإجابة على هذا السؤال إدراج تعليق على مؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية داخل السوق المحلي وكذلك كمية الواردات وتطور مؤشر حصتها السوقية داخل السوق المحلي.

العمالة، الأجور، الطاقة المستغلة، الإنتاجية

3-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (17) بشأن العمالة والأجور والإنتاجية للمنتج المشابه، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول على تطور تلك المؤشرات. مرفق (22)

تقوم الصناعة الشاكية في هذا الجزء باستيفاء الجدول الخاص بالعمالة والأجور المباشرة والإنتاجية مع إرفاق أوراق العمل المتعلقة بالعمالة والأجور والإنتاجية للمنتج المشابه بمرفق **رقم 22**، ويتم توضيح الإنتاجية الخاصة بالعامل من خلال قسمة إجمالي حجم الإنتاج الفعلي على عدد العمالة المباشرة للشركة ويمكن للشركة اختيار طريقة أخرى معقولة لقياس الإنتاجية مع تقديم الأدلة الكافية والتعليق أسفل الجدول على:

- تطور عدد العمالة المباشرة التي تعمل في إنتاج المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة حجم الواردات المدعى بإغراقها عليها.
- تطور الأجور المباشرة خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثرها بزيادة حجم الواردات المدعى بإغراقها.
- تطور الإنتاجية خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثرها بزيادة حجم الواردات المدعى بإغراقها.
- تطور معدل استغلال الطاقة خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثرها بزيادة الواردات المدعى بإغراقها.

جدول (17) العمالة، الأجور، الإنتاجية

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
العمالة المباشرة (عامل)	500	500	480	320
المؤشر %	%100	%100	%96	%64
الأجور المباشرة (ريال سعودي)	715	718	741	690
المؤشر %	%100	%100	%104	%97
الطاقة الإنتاجية المتاحة	20000	20000	22000	22000
المؤشر %	%100	%100	%110	%110
الطاقة المستغلة	%86	%91	%80	%64
المؤشر %	%100	%106	%93	%74
الإنتاجية	34	36	36	29
المؤشر %	%100	%106	%106	%85

يمكن حساب **الطاقة المستغلة** = حجم الإنتاج ÷ الطاقة الإنتاجية المتاحة
يمكن حساب **الإنتاجية** = حجم الإنتاج ÷ عدد العمال (أو ساعات العمل)

الأرباح أو الخسائر والعائد على الاستثمار

4-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (18) بشأن الأرباح أو الخسائر فيما يخص المنتج المشابه، والعائد على الاستثمار، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول.

يتعين في هذا الجدول توضيح إجمالي الأرباح/الخسائر بالاعتماد على صافي الربح قبل الزكاة والضريبة، وحساب العائد على الاستثمارات بقسمة صافي الأرباح (الخسائر) على إجمالي الاستثمارات من واقع الميزانية. مع التعليق أسفل الجدول على:

- تطور الأرباح/الخسائر ودراسة مدى تأثير زيادة الواردات المدعى بإغراقها عليها، مع إعداد جدول الأرباح أو الخسائر مفصل لكل نوع أو صنف حال تعدد الأنواع أو الأصناف.
- معدل العائد على الاستثمار عن كافة أنشطة الشركة أو للمنتج المشابه حال إمكانية ذلك مع توضيح المعادلة المستخدمة لحساب المعدل خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعى بإغراقها.

كما يتعين إرفاق أوراق العمل المتعلقة بالأرباح/الخسائر للمنتج المشابه، والعائد على الاستثمار بمرفق **رقم 23**.

جدول (18) الأرباح أو الخسائر والعائد على الاستثمار

القيمة: ريال سعودي

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
مجمل الأرباح أو الخسائر	1200	1250	1300	400-
المؤشر %	%100	104%	108%	-33%
صافي الأرباح أو الخسائر	700	720	800	200-
المؤشر %	%100	103%	114%	-29%
إجمالي الاستثمارات	20258,96	20165,69	19002,59	16008,96
المؤشر %	%100	%100	%94	%79
العائد على الاستثمار %	%6	%5	%3	%2-
المؤشر %	%100	%83	%50	%33-

العائد على الاستثمار = صافي الأرباح ÷ رأس المال المستثمر (إجمالي الأصول الثابتة +صافي رأس المال العامل)

التدفقات النقدية، القدرة على زيادة رأس المال، القدرة على النمو، وأثر هامش الإغراق.

6-3-2-5 نأمل استيفاء الجدول رقم (19) بشأن التدفقات النقدية، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (24)

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء هذا الجدول للتدفقات النقدية، حيث يتم الاعتماد فقط على التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية للمنتج المشابه، على أن يتم التعليق أسفل الجدول على تطور التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة التشغيلية خلال فترة تقييم الضرر، مع إرفاق أوراق العمل المتعلقة بالتدفقات النقدية بمرفق **رقم 24**

جدول (19) التدفقات النقدية القيمة: ريال سعودي

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
التدفقات النقدية* (33)	1025682	958685	925632	692156
المؤشر %	%100	%93	%90	%67

6-3-2-6 نأمل توضيح مدى قدرة الشركة على زيادة رأس المال خلال فترة تقييم الضرر.

تقوم الصناعة الشاكية بإدراج تعليق على مدى قدرة الشركة على زيادة رأس المال أو الاستثمارات خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح مدى تأثير زيادة حجم الواردات المدعى بإغراقها عليها.

6-3-2-7 نأمل التعليق على قدرة الشركة على النمو خلال فترة تقييم الضرر فيما يخص المنتج المشابه.

تقوم الصناعة الشاكية بالتعليق على المؤشرات التي تشير إلى النمو (أو عدم القدرة على النمو) خلال فترة تقييم الضرر، على سبيل المثال يتم التعليق على تطور كمية وقيمة المبيعات وكذا تطور الحصة السوقية... الخ.

6-3-2-8 نأمل التعليق على أثر هامش الإغراق على أداء الشركة خلال فترة تقييم الضرر.

تقوم الصناعة الشاكية بإدراج تعليق عن حجم هامش الإغراق الذي تم حسابه بقسم الإغراق وتوضيح أثر حجم هامش الإغراق بالعلاقة مع الآثار السعرية (مقدار الفرق السعري) للصناعة خلال فترة التحقيق المقترحة.

6-3 التهديد بالضرر المادي

في حال لم تعكس المؤشرات الخاصة بالضرر المادي (2-6) تضرر الصناعة الشاكية من الواردات المدعى بإغراقها يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الأسئلة التالية لتوضيح مدى وجود تهديد بالضرر، ولا بد أن يستند تحديد التهديد بالضرر المادي على وقائع تشرحها الصناعة الشاكية وليس مجرد مزاعم أو تكهنات أو احتمالات بعيدة الحدوث، ولابد أيضاً أن تبين الصناعة الشاكية أن هذا التغير في الظروف هو تغير وشيك ومتوقع الحدوث وسينتج عنه وضعًا قد يسبب فيه الإغراق المدعى به ضررًا. ومن بين تلك الوقائع الآتي: وجود أسباب واضحة ومقنعة بناءً على بيانات عن إمكانية استيراد كميات ضخمة من الواردات المدعى بإغراقها في المستقبل القريب بمعدل كبير من الدول المعنية، ووجود دلائل على توافر كميات كبيرة متوفرة للتصدير، ووجود دلائل على زيادة وشيكة في القدرة الإنتاجية للمصدرين، وإمكانية دخول الواردات بكميات كبيرة وبأسعار سيكون لها تأثيرات سعرية واضحة، ودلائل على وجود مخزون كبير للمنتج قابل للتصدير لدى المصدرين.

6-3-1 نأمل توضيح ما إذا كان هناك معدل كبير في زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى خلال فترة تقييم الضرر مع تقديم الأدلة.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح ما إذا كان هناك معدل كبير في زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى وذلك عن طريق دراسة تطور الواردات خلال أقرب فترة ممكنة داخل فترة التحقيق المقترحة، مما يوضح أن

هناك معدل زيادة كبيرة في الواردات المدعى بإغراقها مما يرجح زيادة كبيرة في الواردات في المستقبل الكبير مما يهدد بحدوث ضرر على الصناعة الشاكية، مع إرفاق الأدلة التي تؤيد ذلك.

2-3-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (20) بشأن زيادة قدرة المصدرين للمنتج محل الشكوى من الدول المعنية على النفاذ إلى سوق المملكة مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول، وإرفاق الأدلة على ذلك. مرفق (25)

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح زيادة قدرة المصدرين للمنتج محل الشكوى من الدول المعنية على النفاذ إلى سوق المملكة مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول رقم (20) بالنموذج المعد لذلك، يوضح ذلك بالجدول المشار إليه من خلال توضيح القدرات التصديرية الحالية والمستقبلية لمصدري المنتج محل الشكوى من الدول المعنية، وتستعين الصناعة الشاكية بكافة مصادر المعلومات المعروفة والمقنعة لسلطة التحقيق أو التقارير أو الدراسات الصادرة عن المراكز أو المنتديات أو المؤسسات المعروفة لدى سلطة التحقيق، وقد تنتج هذه الزيادة في القدرات التصديرية نتيجة لإجراءات داخلية بالدولة المدعى عليها بالإغراق مثل التغير في السياسات النقدية أو انخفاض الطلب أو مشاكل تقنية أو انفتاح الدولة نفسها على الواردات من دول أخرى، مع إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق **رقم 25**.

4-3-6 اذكر الأسواق الأخرى بخلاف سوق المملكة التي يمكنها استيعاب صادرات المنتج محل الشكوى من الدول المعنية.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر الأسواق الأخرى بخلاف سوق المملكة التي يمكنها استيعاب صادرات الدول المعنية من المنتج محل الشكوى، حيث أن وجود مثل هذه الدول يمكن أن يؤثر على مستوى التهديد بالضرر حال توجه الصادرات من الدول المعنية إليها.

5-3-6 اذكر الآثار السعرية المحتملة التي قد تسببها الواردات من المنتج محل الشكوى من حيث الفرق السعري والخفض السعري والكبت السعري، مع توضيح ما إذا كانت أسعار المنتج محل الشكوى سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على تلك الواردات، يمكن للشركة الاستعانة بالقسم (6-2-2) الخاص بالآثار السعرية عند استيفاء هذا البند.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح ما إذا كان هناك احتمال أن أسعار الواردات من المنتج محل الشكوى تؤدي إلى آثار سلبية على أسعار الصناعة الشاكية من حيث الفرق السعري والخفض السعري والكبت السعري (والتي تم شرحها وتوضيحها في الفقرة 6-2-2)، مع توضيح ما إذا كان أسعار المنتج محل الشكوى التي من المتوقع أن تكون منخفضة سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على تلك الواردات، ويمكن للشركة الاستعانة بالقسم (6-2-2) الخاص بالآثار السعرية عند استيفاء هذا البند مع تقديم بيانات توضح أسباب احتمالية زيادة مستوى الخفض السعري أو الكبت السعري في المستقبل القريب.

6-3-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (21) بشأن المخزون من المنتج لدى مصدري المنتج محل الشكوى مع إرفاق الأدلة على ذلك. مرفق (26)

توضح الصناعة الشاكية من خلال استيفاء الجدول رقم (21) المعلومات المتعلقة بالمخزون لدى مصدري المنتج محل الشكوى لتوضيح احتمالية قيام المصدرين بالتخلص من هذا المخزون عن طريق تصديره إلى المملكة، مما يهدد بتعرض الصناعة الشاكية لضرر مادي مع ضرورة إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق **رقم 26**.

7 القسم السابع (المسببات الأخرى للضرر والعلاقة السببية):

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للشركة الشاكية وفقًا للمادة (28) من اللائحة التعبير عن أن هناك علاقة سببية بين الواردات المدعى بإغراقها والضرر المادي أو التهديد به، وكذلك عرض المسببات الأخرى بخلاف الواردات من المنتج محل الشكوى والتي يمكن أن تكون مسبباً إضافي من مسببات الضرر أو التهديد به.

يقوم الشاكي بتوضيح العلاقة السببية بين الواردات المدعى بإغراقها والضرر المادي الواقع عليه، وله في سبيل ذلك توضيح أثر الواردات المدعى بإغراقها، وبحث العوامل الأخرى بخلاف الواردات المدعى بإغراقها، والوصول إلى نتيجة بشأن العلاقة السببية وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الواردة في هذا القسم كما يلي:

7-1 نأمل توضيح لماذا تعتبر العوامل التي تم ذكرها في القسم السادس من هذه الشكوى لتحديد الضرر المادي أو التهديد به مظاهر لهذا الضرر.

تلخص الصناعة الشاكية أثر الواردات المدعى بإغراقها على مؤشرات الصناعة السعرية والاقتصادية من خلال دراسة العوامل التي تم ذكرها في القسم السادس من الشكوى ومدى تأثرها سلباً بالعلاقة مع تطور الواردات المدعي بإغراقها وذلك لإثبات الضرر المادي أو التهديد به.

7-2 نأمل توضيح مدى تزامن الزيادة في الواردات من المنتج محل الشكوى مع الضرر المادي الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية.

تثبت الصناعة الشاكية أن الضرر المدعى به قد حدث بشكل متزامن خلال فترة التحقيق المقترحة مع تطور الواردات المدعى بإغراقها من المنتج محل الشكوى مع تقديم تحليل موضوعي عن وجود هذه علاقة الارتباط بين تطور الواردات المدعي بإغراقها والأثر السلبي على مؤشرات الصناعة الشاكية.

7-3 نأمل توضيح ما إذا كان حجم الواردات الأخرى وأسعارها تسبب ضررًا للصناعة المحلية الشاكية بخلاف الواردات محل الشكوى.

وبغرض التعرف على مستوى أثر الواردات الأخرى وارتباطه بالضرر الواقع على الصناعة الشاكية فإن على الصناعة الشاكية توضيح أثر حجم وقيمة تلك الواردات الأخرى بخلاف الواردات المدعى بإغراقها على مؤشرات الصناعة السعرية والاقتصادية من خلال دراسة العوامل التي تم ذكرها في القسم السادس من الشكوى.

7-4 نأمل توضيح ما إذا حدث انكماش في الطلب على المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه محليًا أو عالميًا خلال فترة تقييم الضرر المادي وأسباب ذلك.

توضح الصناعة الشاكية حالة الطلب على المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه في السوق السعودي وأي تغيرات طرأت على السوق سواء من حيث وجود حالة انكماش في الطلب على المنتجات أو من خلال توسع في حجم السوق خلال فترة تقييم الضرر.

7-5 نأمل توضيح ما إذا حدث تغير في أنماط استهلاك المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر المادي.

توضح الصناعة الشاكية ما إذا حدث تغير في أنماط استهلاك المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر المادي وتوضيح أسباب هذا التغير إن وجد.

6-7 نأمل توضيح ما إذا كانت هناك ممارسات أو قيود تجارية تؤثر على المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر المادي.

توضح الصناعة الشاكية ما إذا كانت هناك ممارسات أو قيود تجارية تفرضها المملكة تؤثر على المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه اقتصادياً أو سعرياً خلال فترة تقييم الضرر مثل حظر البيع في مناطق أو محافظات محددة أو تحديدات سعرية على بيع المنتج المشابه لا تخضع لآلية العرض والطلب أو حظر تصدير المنتج المشابه أو فرض رسوم تصدير أو أية قيود أخرى عليه تتعلق بالبيع المحلي أو التصدير أو الاستيراد.

7-7 نأمل توضيح ما إذا كانت المنافسة داخل السوق المحلي بالمملكة فيما بين المنتجين الأجانب والمنتجين المحليين سببًا أخر من أسباب الضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية.

توضح الصناعة الشاكية ما إذا كانت المنافسة بين المنتجين المحليين فيما بينهم أو بينهم وبين المنتجين الأجانب داخل السوق المحلي بالمملكة تؤثر بشكل مباشر على الأثار السعرية والمؤشرات الاقتصادية للصناعة الشاكية.

نأمل توضيح حجم تأثير نوع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج المشابه بالمملكة خلال فترة تقييم الضرر ومدى حداثة هذه التقنية.

توضح الصناعة الشاكية نوع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج المشابه بالمملكة ومدى حداثتها مع التقنية المستخدمة عالمياً، كما يتم مقارنة تلك التقنية المستخدمة لدى الصناعة الشاكية مع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج محل الشكوى لدى المنتجين الأجانب خلال فترة تقييم الضرر، وتوضح الصناعة الشاكية مدى حداثة التقنية وتأثيرها على الكفاءة التشغيلية للصناعة الشاكية.

8-7 نأمل توضيح وجود أي عوائق أو قيود تمنع الشركة من زيادة الإنتاج أو المبيعات أو الأرباح أو التخلص من المخزون أو غير ذلك من مؤشرات خلاف تأثير الواردات محل الشكوى.

توضح الصناعة الشاكية مدى وجود أية عوائق أو قيود أو قرارات حكومية تتعلق بالمنتج المشابه أو الفئات العامة للمنتج المشابه والتي تعيق الشركة من زيادة الإنتاج أو المبيعات أو الأرباح أو التخلص من المخزون مع إرفاق الأدلة وصور القرارات التي تنص على ذلك.

9-7 نأمل استيفاء الجدول رقم (22) بشأن مبيعات تصدير الصناعة المحلية من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر مع تقديم شرح لمدى تأثير تطور حجم الصادرات على أداء الشركة.

تستوفي الصناعة الشاكية الجدول رقم (22) مع دراسة وتحليل حجم مبيعات التصدير من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر وتقديم شرح لحجم الصادرات للصناعة الشاكية طوال فترة تقييم الضرر ودراسة مدى تأثير التغير في الأداء التصديرية للصناعة وارتباطه من عدمه بالضرر على الصناعة الشاكية من خلال الأثار السعرية والاقتصادية التي يتم دراستها.

10-7 نأمل توضيح ما إذا كان هناك أسباباً أخرى معروفة بخلاف ما سبق قد تكون سببًا آخر للضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية مثل (الأعباء التمويلية، أزمات اقتصادية، تغير في معدل الصرف وغير ذلك من أسباب).

توضح الصناعة الشاكية ما إذا كان هناك أسباباً أخرى معروفة لها بخلاف ما سبق قد تكون سببًا آخر ساهم في إحداث الضرر المادي الذي تعاني منه الصناعة الشاكية بخلاف الضرر المدعي به بسبب الواردات المدعي إغراقها، مثل (الأعباء التمويلية، أزمات اقتصادية، تغير في معدل الصرف وغير ذلك من أسباب).

النماذج الملحقة

- **ملحق 1: نموذج التوكيل أو التفويض الموثق للصناعة المحلية**

لابد أن تدرك الصناعة الشاكية أن هذا التفويض يمنح الجهة/الشخص الموكل الحق والصلاحية في تقديم وتلقي والاطلاع على المعلومات السرية وغير السرية الخاصة بالشركة فيما يتعلق بالشكوى وكافة مراحل التحقيق اللاحقة، وأنه يمثل الشركة في تلقي جميع الإعلانات والإشعارات وغير ذلك من إجراءات ومتطلبات قبول طلب الشكوى وما قد يتبع ذلك من متطلبات وإجراءات في التحقيق، مع أهمية أن يكون هذا التوكيل/التفويض موقع من صاحب الصلاحية بالشركة وموثقًا من قبل الغرفة التجارية.

- **ملحق 2: نموذج خطاب التعهد الموثق للصناعة المحلية**

تتعهد الشركة وفق هذا النموذج بصحة المعلومات المقدمة بالشكوى وأي تحقيق لاحق لها، وأن المعلومات المقدمة منهم في الشكوى وخلال التحقيق هي معلومات صحيحة وكاملة في حدود المعلومات الصحيحة المتوافرة لديهم، وأن هذه المعلومات لم ولن تتضمن بحسب علمهم معلومات غير صحيحة بقصد الإخلال بمصالح أي طرف آخر بالتحقيق، وأنهم يتحملون بذلك التبعات الجزائية لمخالفة ذلك بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية ذات العلاقة. كما تسمح الشركة للهيئة بالاحتفاظ بالمعلومات المقدمة في الشكوى والتحقيق بما فيها المعلومات الورقية والإلكترونية السرية وغير السرية للفترة التي تراها الهيئة مناسبة.

كما تتعهد الشركة عن مسؤوليتها الكاملة عن بيانات الحساب الخاص بالشركة في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية، مدركة أن أي تسريب ونشر لهذه البيانات قد يترتب عليه الكشف عن معلوماتهم السرية، ولا يترتب على الهيئة بموجب تقصير الشركة أي مسؤولية.

- **ملحق 3: قائمة دخل المنتج المشابه**

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الملحق 3 عن طريق إعداد قائمة دخل منفصلة للمنتج المشابه عن كل فترة من فترة تقييم الضرر، وإذا كان هناك أكثر من نوع أو صنف بالشكوى يتم إعداد قائمة دخل عن كل نوع أو صنف مع استخدام الريال السعودي للقيمة، وفي حالة كون القيم تنفذ بعملة أخرى غير الريال السعودي فيتم تحويلها إلى الريال السعودي مع ذكر سعر الصرف ومصدر سعر الصرف خلال كل فترة من فترة تقييم الضرر، ويتم تحديد وحدة القياس المعتمدة في البيانات.

- **ملحق 4: قائمة تكاليف المنتج المشابه**

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الملحق 4 عن طريق إعداد قائمة تكاليف منفصلة للمنتج المشابه عن كل فترة من فترة تقييم الضرر، وإذا كان هناك أكثر من نوع أو صنف بالشكوى يتم إعداد قائمة تكاليف عن كل نوع أو صنف مع استخدام الريال السعودي للقيمة، وفي حالة كون التكاليف تنفذ بعملة أخرى غير الرسال السعودي فيتم تحويلها إلى الريال السعودي مع ذكر سعر الصرف ومصدر سعر الصرف خلال كل فترة من فترة تقييم الضرر، ويتم تحديد وحدة القياس المعتمدة في البيانات.

المرفقات:

تقدم الصناعة الشاكية المرفقات التي اعتمدت عليها عند إعداد الشكوى مع ترقيمها وفقًا لما هو مطلوب بالنموذج سواء كانت تلك المرفقات صادرة من مصادر حكومية أو غير حكومية أو دراسات أو مواقع أو تقارير أو قوائم وعروض أسعار أو أية أدلة أو مستندات أخرى اعتمدت عليها في تقديم البيانات.

- **كيفية تقديم ملخص المعلومات السرية في النسخة غير السرية**

تقدم الصـــناعة الشـــاكية أو من ينوب عنها وفقًا للفقرة الثالثة من المادة الخامســـة من اللائحة نســـخة سرية ونسخة غير سرية لطلب الشكوى وفقًا للفصل الرابع من اللائحة، والذي نص على الآتي:

"المادة الثانية عشرة:

1- بموجب الفصل (التاسع) من النظام، تعامِل الهيئة المعلومات المقدَمة لها بصفة السرية إذا قدمها مُقدِم المعلومات مرفَقة بطلب كتابي يحدد فيه ماهية المعلومات السرية أو وضع علامة واضحة تحدد المعلومات السرية، وذلك بشرط توافر إحدى الحالات الآتية:

أ. أن تكون المعلومات سرية بطبيعتها مثل أن يكون إفشاؤها يمنح ميزة تنافسية كبيرة لمنافس له أو أن إفشاؤها يُسبب أثرا سلبيًا كبيرا على مقدِّم المعلومات أو على صاحب المعلومات الذي أُخذت منه المعلومات.

ب. أن تكون المعلومات المطلوب اعتبارها سرية مستندة على أسباب مكتوبة مقنِعة للهيئة تبرر سبب اعتبارها سرية.

2- يشترط في جميع الأحوال على مقدم المعلومات السرية أن يقدم كتابةً أسباب اعتبار المعلومات سرية ويحدد أسباب المعاملة السرية لكل مجموعة مترابطة من المعلومات المطلوب معاملتها بصفة السرية، وأن يقدم ملخص غير سري للمعلومات السرية، ويشترط أن تكون تفاصيل الملخص غير السري كافية لفهم جوهر المعلومات السرية بشكل معقول لباقي الأطراف المعنيَّة، وفي حالات استثنائية لا يمكن فيها تلخيص المعلومات السرية، يجوز للطرف مقدِم المعلومات السرية عدم تقديم ملخص، بشرط تقديم أسباب مقنِعة للهيئة تبين سبب عدم إمكانية تقديم ملخص غير سري للمعلومات السرية.

للهيئة إغفال المعلومات السرية في التحقيق وعدم الاعتماد عليها إذا لم تقتنع بمبررات طلب اعتبار المعلومات سرية أو لم تقتنع بالمبررات المقدَّمة حول عدم إمكانية تلخيص هذه المعلومات في ملخصات غير سرية تكفي لفهم جوهرها، وذلك إذا رفض مقدِم المعلومات استخدام الهيئة لهذه المعلومات بشكل علني، أو رفض التصريح للهيئة كتابةً بإمكانية إفشائها بشكل عام أو ملخَص، وللهيئة بالرغم من ذلك الاعتماد على هذه المعلومات في التحقيق لو تبين لها من مصادر متاحة ومناسبة أخرى أن المعلومات السرية صحيحة ويمكن الاعتماد عليها."

وبناءً على نص المادة الثانية عشرة من اللائحة، إذا وجدت الصناعة الشاكية أن لديها معلومات سرية مقدمة في طلب الشكوى وطلبت معاملتها بصفة السرية، فيتعين عليها تحديد هذه المعلومات المطلوب معاملتها معاملة سرية وأسباب اعتبارها سرية، مع ختمها أو وضع علامة واضحة تبين سريتها، وعندما تتوافر الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في المادة الثانية عشر من اللائحة، سيتم التعامل مع هذه المعلومات بصفة السرية من قبل الهيئة.

وللوكالة إغفال المعلومات السرية في التحقيق وعدم الاعتماد عليها إذا لم تقتنع بمبررات طلب اعتبار المعلومات سرية أو لم تقتنع بالمبررات المقدمة حول عدم إمكانية تلخيص هذه المعلومات في ملخصات غير سرية تكفي لفهم جوهرها.

ومن ثم تلتزم الصناعة الشاكية تقديم ملخصات غير سرية تكفي تفاصيلها للتوصل إلى فهم معقـول لجوهر هذه المعلومات ليتم الاعتماد عليها في التحقيق، ويجوز للصناعة الشاكية، في ظروف استثنـــائية، أن تبين أن بعض

المعلومات ذات طبيعة لا تقبل التلخيص ومن ثم لا يمكنها تقديم ملخص غير سري لها، وفي هذه الظروف الاستثنائية لابد من قيام الصناعة بتقديم بيان بالأسباب التي تجعل مثل هذا التلخيص غير ممكن بشرط أن تقبل الوكالة هذه الأسباب.

وتقدم الوكالة أدناه مقترحات لتمكن الصناعة الشاكية من تقديم ملخصات غير سرية للمعلومات السرية في نسخة طلب الشكوى غير السري، ومقترحات عن كيفية التعامل مع المعلومات السرية التي لا يمكن تلخيصها بشكل غير سري وذلك وفقًا للآتي:

أولا: تلخيص غير سري للمعلومات السرية الواردة في الجداول:

1- يتم تقديم الملخص غير السري للبيانات السرية الواردة بالجداول التي تعتمد على المقارنة بين فترة وأخرى بأسلوب المؤشرات الإحصائية على أساس سنة الأساس، وفقًا للأمثلة التالية:

مثال رقم (1)

جدول (16) الحصة السوقية (النسخة السرية) الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
حجم المبيعات المحلية للشاكي	13500	14200	14800	9340
حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي	1270	1820	1100	950
حجم واردات الدول المعنية من المنتج محل الشكوى	8000	9500	10200	16700
حجم الواردات من الدول الأخرى	900	1000	950	1300
إجمالي حجم السوق	23670	26520	27050	28290
المؤشر %	%100	%112	%114	%120
حصة المبيعات المحلية للشاكي %	%57	%54	%55	%33
حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي%	%5	%7	%4	%3
حصة واردات الدول المعنية %	%34	%36	%38	%59
حصة واردات الدول الأخرى%	%4	%4	%4	%5

جدول (16) الحصة السوقية (النسخة غير السرية) الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
مؤشر حجم المبيعات المحلية للشاكي	%100	%105	%110	%69
حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي *	1270	1820	1100	950
مؤشر حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي	%100	%143	%87	%75
حجم واردات الدول المعنية من المنتج محل الشكوى	8000	9500	10200	16700
مؤشر حجم واردات الدول المعنية من المنتج محل الشكوى	%100	%119	%128	%209
حجم الواردات من الدول الأخرى	900	1000	950	1300
مؤشر حجم الواردات من الدول الأخرى	%100	%111	%106	%144
مؤشر إجمالي حجم السوق	**%100**	**%112**	**%114**	**%120**
مؤشر حصة المبيعات المحلية للشاكي %	%100	%95	%96	%58
مؤشر حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي%	%100	%140	%80	%60
مؤشر حصة واردات الدول المعنية %	%100	%106	%112	%174
مؤشر حصة واردات الدول الأخرى%	%100	%100	%100	%125

***يحذف الصف الخاص بحجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي إذا كانت هذه المبيعات فعلية وليست مقدرة من قبل الشاكي.**

2- يتم التعبير عن جداول البيانات التي تعتمد على نسبة الاختلاف دون مقارنة وذلك بإتباع أسلوب النسب المئوية.

- **مثال رقم (2)**

جدول (13) الفرق السعري خلال [فترة التحقيق المقترحة]

القيمة: ريال سعودي/وحدة

(النسخة السرية)

الدولة	متوسط سعر الشاكي للمنتج المشابه (باب المصنع)	متوسط سعر المنتج محل الشكوى (مستودع المستورد)	مقدار الفرق السعرى	هامش الفرق السعري%
Xx	120	100	20	%16,66

النص غير السري للفرق السعري بالشكوى

جدول (13) الفرق السعري خلال [فترة التحقيق المقترحة]
(النسخة غير السرية)

القيمة: ريال سعودي/وحدة

الدولة	هامش الفرق السعري%
Xx	%16.66

ثانيا: المعلومات السرية التي ترد في سياق الإجابة على النموذج ولا يمكن تلخيصها بشكل غير سري:

في حال كانت المعلومات السرية داخل النص، مثال ذلك تقديم قيمة محددة أو نسبة أو بيان أو أسم أو غيرها وتعتبرها الشركة معلومات سرية ولا يمكن تلخيصها بصورة مؤشر أو نسبة، وبشرط تقديم مبررات السرية وتقديم مبررات عن عدم القدرة على التلخيص للوكالة، فيمكن بعد موافقة الوكالة استبدال هذه المعلومات بوضع رموز على سبيل المثال وضع (********) مكان المعلومات السرية.